الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
قسم العلوم الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر الانفتاح التجاري العالمي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
- **بوفنش شيماء.**

تحت إشراف:
- **أرزيوقات مولود.**

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
لشهب مسعود	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
بلارو علي	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة
أرزيوقات مولود	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2020- 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و تقدير

قال تعالي: "لئن شكرتم لأزيدنكم" (إبراهيم 07)

اشكر الله الكريم رب العرش العظيم الذي وفقني لانجاز هذا العمل وما توفيقي إلا بالله عليه توكلي واليه مآبي.

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الفاضل "أرزيوقات مولود" على كل ما قدمه لي من الملاحظات والتوجيهات القيمة التي أفادتني كثيرا.

كما اخص بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحب ويرضى انه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" (الإسراء 24)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ومن كان دعائها سر نجاحي واعز ما املك في الوجود "أمي الغالية"

إلى من أفنى ربيع عمره من اجل راحتي وتعليمي، إلى منبع فخري واعتزازي، إلى قدوتي في الحياة الرجل الكريم "أبي الغالي"

إلى من تقاسمت معهم تفاصيل حياتي: "إخوتي وأخواتي" "حسام الدين"، "عمار" "شهيناز"و "يسرى"

إلى من ساندني وخطى معي خطواتي، إلى رفيق الدرب والحياة "عبد الحميد"

إلى جداتي الغاليات وجدي العزيز، أدامكم الله عمرا وسقاني بركاتكم ما حييت والى روح جدي الطيبة رحمه الله.

إلى عمتي الغالية وأولادها "جهاد" و"مهدي" وخالتي العزيزة وابنها "سيد علي".

إلى خطيبة أخي "أمينة، ورفيقة عمري واعز أخت أنجبتها لي الحياة، "مريم"

"شيماء"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال التعريف بالإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية مع التطرق كذلك إلى إبراز مراحل سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ومساعيها نحو انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، مع تحليل تطور ثلاث مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، خلال الفترة 2004-2020، اما الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر استخدمت كمؤشرات للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي ودراسة اثر تطور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020، أثبتت الدراسة انه هناك علاقة طردية بين معدل الصادرات ومؤشر الانفتاح التجاري هذا من جهة أولى ومن جهة أخرى أن الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على مستوى التنمية في الجزائر خلال نفس الفترة المذكورة.

الكلمات المفتاحية:

الانفتاح التجاري، التنمية، الصادرات، الواردات، الناتج المحلي، البطالة.

Abstract:

This study to knowledge of extension aims impact politics of the commercial openness on the economic development in Algeria and that through the definition in the theoretical form for economic politics the development with the touching in like wise to showing stages politics of liberation of the external commerce in Algeria and her efforts towards her affiliation to the worldwide organization for the commerce, analysis development of three indicators representation for the openness commercial weak of exports, mentioned, the trade balance, during the period 2004-2020, mother the resulting total sweetener the foreign jobless and the investment direct used as indicators for the development economic in Algeria.

In descriptive use the method and analytic and study of favored developed the external commerce on the economic development in Algeria during the period 2014-2020, The study proved that he there direct relationship between average issued and the pointing openness commercial raved as to first and with regard to last that the commercial openness for him positive impact on level of the development in Algeria during breath the mentioned period.

Key words:

The commercial openness, the development, exports, mentioned, the local resultant total, the jobless.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	01
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة الانفتاح التجاري	02
المطلب الأول: الانفتاح التجاري، المفهوم والأهمية	02
المطلب الثاني: مبررات وأهداف الانفتاح التجاري	05
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة الانفتاح التجاري وموقف الدول النامية منها	09
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية	11
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية، المفهوم، العناصر والأهمية	11
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية، مصادر تمويلها ونظرياتها	14
المطلب الثالث: أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: اثر سياسة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	31

المبحث الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية	32
المطلب الثاني: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	35
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري	41
المبحث الثاني: اثر تطور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2004-2020	55
المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	55
المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	62
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة 2004-2019	69
المطلب الرابع: علاقة الانفتاح التجاري بالتنمية الاقتصادية في الجزائر	72
المبحث الثالث: آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	80
المطلب الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة	80
المطلب الثاني: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	84
المطلب الثالث: تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	86
خلاصة الفصل الثاني	89
الخاتمة	91
المراجع	97
الملاحق	103

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الصادرات حسب المنطقة في الفترة 1964-1966.	38
02	المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني.	46
03	أهم زبائن الجزائر في الصادرات 2020.	60
04	أهم موردي الجزائر لسنة 2020.	68
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.	73
06	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2004-2019.	75
07	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2004-2018.	77

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأهداف الجوهرية للتنمية	15
02	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020	56
03	تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال 2004-2020	57
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2018	59
05	أهم زبائن الجزائر في الصادرات لسنة 2020	61
06	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020	62
07	تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2019	63
08	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2018	66
09	أهم موردي الجزائر سنة 2020	68
10	تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2004-2019	70
11	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2004-2019	71
12	نطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019	74
13	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2004-2019	76
14	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2004-2019	78

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	إحصائيات كل من إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2004-2020)
02	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2020)
03	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة، (2004-2020)
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2018)
05	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2004-2018)

مقدمة

مقدمة:

تمثل التنمية الاقتصادية هدف تسعى مختلف الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

وقد ازداد اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمتغيرات الأخرى والتي من بينها التجارة الخارجية التي تعتبر ضمن المتغيرات الهامة.

حيث بعد التحولات الاقتصادية العميقة والسريعة كاقتصاد السوق والعولمة وبروز ملامح النظام التجاري العالمي، ازداد الاهتمام بموضوع الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية وأدركت أغلبية الدول النامية انه لا يمكن لأي دولة العيش لوحدها منعزلة عن العالم الخارجي، وأصبح من اهتماماتها الأساسية التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الذي يعمل باليات الأسواق الحرة.

إذ أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد، كما اظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية، التطور التقني، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

والجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج الدول الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه كما أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض.

فالانفتاح التجاري لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يتوجب لبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه والعمل به لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات التجارية ومن القوانين والتشريعات وكذا اعتماد وتسطير العديد من البرامج التنموية ومن ناحية أخرى اعتماد سياسة تجارية انفتاحية على العالم الخارجي،

وذلك بدخولها في مفاوضات طويلة مع مختلف المزايا الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للدول النامية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وعلى أساس هذا السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بسياسة الانفتاح التجاري؟ ماهو موقف الدول النامية منها؟
2. ما المقصود بالتهمة الاقتصادية؟ وماهي نظرياتها في الفكر الاقتصادي؟
3. ماهي انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

1. سياسة الانفتاح التجاري هي عملية تحرير التجارة الخارجية وموقف الدول النامية منها هو موقف ايجابي.

2. تعتبر التنمية الاقتصادية عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي واهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية والتي تم التطرق إليها في دراستنا هي:

نظرية التنمية المتوازنة وغير المتوازن، نظرية الدفعة القوية، نظرية مراحل النمو، نظرية التغيير الهيكلي، نظرية التبعية الدولية، النظرية الكلاسيكية الجديدة.

3. تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الصادرات والواردات في الجزائر.

مبررات اختيار موضوع البحث:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- كون التنمية الاقتصادية هي الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- كون الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة هدف من الأهداف التي تسعى إليها الدول وبروز هذا الموضوع على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في:

- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والأهداف التي عرفها الفكر الاقتصادي حول الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية.
- إبراز أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية.
- عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية.
- محاولة تحليل وتطور التجارة الخارجية في الجزائر
- عرض آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في دور الانفتاح التجاري في التنمية الاقتصادية إذ تحاول البحث عن الدور الذي يلعبه تحرير التجارة والتبادل التجاري الخارجي بالنسبة لمختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى الولوج في الأسواق الدولية، حيث أعطت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال الإجراءات التي اتخذتها في تحرير القيود على قطاع التجارة الخارجية.

حدود البحث:

1. بالنسبة للإطار المكاني: تتعلق بدراسة الاقتصاد الجزائري.

2. بالنسبة للإطار الزماني: تتمثل في فترة الدراسة حددت ما بين 2004-2020.

منهج البحث:

- **من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي، التحليلي التاريخي.**
- **المنهج الوصفي كان من اجل توصيف سياسة الانفتاح التجاري والتعريف بالتنمية، وأما أجانب التحليلي فكان من اجل إبراز اثر سياسة الانفتاح التجاري على التنمية في الجزائر، وأما المنهج التاريخي فكان من اجل إبراز تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وكذلك إبراز تأثير سياسة الانفتاح التجاري على الصادرات والواردات وعلى التنمية الاقتصادية خلال الفترة التاريخية 2004-2020.**

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهناها أثناء قيامنا بهذه الدراسة هو نقص بعض المراجع فيما يخص الانفتاح التجاري ولاسيما فيما يتعلق بالانفتاح التجاري بالجزائر، صعوبة وجود إحصائيات شاملة تخدم الموضوع، وعدم تطابق الإحصائيات واختلافها حسب المصادر.

هيكل البحث:

الفصل الأول: تم تسليط الضوء على الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، وذلك في ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول سياسة الانفتاح التجاري، وفي المبحث الثاني إلى التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية وآثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية، وفي المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة للموضوع.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى اثر سياسة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر وهو متعلق بالجانب التطبيقي حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول أسباب ومراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، اما المبحث الثاني فتضمن تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2004-2020، في حين خصص المبحث الثالث والأخير لآفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الانفتاح التجاري عاملا مهما لتحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج وكفائتة، كما أن الانفتاح التجاري يساهم في إمكان حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، وقد ظهر لفظ الانفتاح التجاري في أوائل السبعينات من القرن الماضي، رغم حداثته نسبيا إلا انه أصبح من الموضوعات المطروحة على ساحة المناقشات والدراسات العلمية.

ومن جانب آخر تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا كل واضعي خطط التنمية وفكريا كل الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذي كانت أبحاثهم عن اقتراح عدد من السياسات التي تهدف لتحقيق الانطلاق المنشود وكذلك قيام العديد من الاقتصاديين بمساهمات كبيرة من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، ونظرا لأهمية الجوانب النظرية والفكرية لسياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وهي كالأتي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة الانفتاح التجاري.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة الانفتاح التجاري

أدركت أغلب الدول مدى أهمية سياسة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا المبحث نحاول التطرق إلى ثلاث مطالب، يتعلق الأول بمفهوم الانفتاح التجاري وأهميته، ثم في المطلب الثاني نستعرض مبررات وأهداف الانفتاح التجاري، في المطلب الثالث نتناول شروط نجاح سياسة الانفتاح التجاري وموقف الدول النامية منها.

المطلب الأول: الانفتاح التجاري، المفهوم والأهمية

الفرع الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري

أولا: تعريف سياسة الانفتاح التجاري عند بعض الاقتصاديين:

ونركز هنا على أهم الاقتصاديين الذين لهم إسهامات كبيرة في مجال التجارة الخارجية ومنهم:

1. حسب الاقتصاديين"Bhagwati and Krueger": هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة وتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية، لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا ومحررا في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[1]

2. حسب الاقتصاديين M. Michelaly, Papar Georgio, A. Mchoksi: الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير و (20) هي أكبر درجة تحرير، بمعنى يصل الاقتصاد إلى وضع

[1] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 44.

يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه اي تدخل من الحكومة وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغير الأدوات السعرية تعير سعر الصرف، تغير السياسات)[1]

3. حسب عجة الجيلالي: فإن تعريف الانفتاح الذي يتناسب مع المفهوم الجزائري فهو عملية تهدف إلى فتح الأسواق الوطنية أمام المبادرات الأجنبية، استثمارية كانت، أم تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل.[2]

ثانيا: تعريف سياسة الانفتاح التجاري عند المؤسسات الدولية:

ونركز في هذا التعريف على مؤسستين دوليتين: أولهما المعهد العربي للتخطيط، وصندوق النقد الدولي.

1. تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط:

ويقصد بها تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات التي يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية اتجاه الشركات التجاريين.[3]

---

[1] عزة فؤاد نصر إسماعيل، اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004-2005، ص 8.

[2] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص122.

[3] ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص04.

2. تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب صندوق النقد الدولي:

يقصد بها تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، اي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج ومن كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.[1]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة الانفتاح التجاري: هي تلك السياسة التي تعتمد على التخفيض في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية، بالاظافة إلى زيادة نسبة الصادرات والواردات بين الدول، اي زيادة معدل التبادل بقصد تحقيق منفعة لكل الأطراف.

الفرع الثاني: أهمية سياسة الانفتاح التجاري

تنبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل إستراتيجية اقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولة لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا.[2]

إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما انه يعتبر في حد ذاته من اكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم مند نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من اجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية فيها لإحلال محل الواردات

[1] عزة فؤاد نصر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[2] طارق الجبلي، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الأردن، 2001، ص 15.

وسيلة من اجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجهها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري، فنتج عن هذا التوجه أو سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي، إلا أن هذه الدول اعتمد التطور الاقتصادي عندها على إستراتيجية الانفتاح التجاري، على إحلال الواردات في بعضها وعلى تنمية الصادرات في البعض الآخر، وهذا الازدواج الاستراتيجي واكب حدوث ازدواج اجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات التنمية الاقتصادية، مما عاد التخوف من سياسة الانفتاح التجاري إلى الساحة وترسخ الاعتقاد بأن التجارة الحرة تخدم مصالح الدول الغنية فقط، وان الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية.[1]

المطلب الثاني: مبررات وأهداف الانفتاح التجاري

الفرع الأول: مبررات الانفتاح التجاري

ما يجب الإشارة إليه أن التجارة الخارجية لا تقتصر على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب، بل أنها كذلك أسلوب لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني والعمل الاجتماعي.

ومن الأسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري مايلي:

أولا: الحجج الاقتصادية: قدم أنصار مذهب حرية التجارة عددا من الحجج الاقتصادية، أهمها:[2]

1. الحرية تساعد على التخصص الدولي للإنتاج: تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، مما تؤدي سياسة حرية التجارة إلى السماح

[1] جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، دار النشر، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 37.

[2] حداد بسطالي، اثر السياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص ص 7-8.

لكافة الدول بأن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة نسبية حيث يسمح التخصص الدولي في ظل التجارة الحرة إلى تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف يما يكفل تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية لكل منهما، ووفقا لهذه فإن من شأن التخصص رفع إنتاجية عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج القومي وخفض التكاليف النسبية على المستوى الدولي.

2. الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: تؤدي سياسة حرية التجارة إلى زيادة مناخ المنافسة التي تساعد على النهوض بمستوى الإنتاجية وانخفاض تكاليف السلع وبالتالي انخفاض الأسعار الدولية، وهذا الأمر يكون في صالح رفع الكفاءة الاقتصادية من ناحية وفي صالح المستهلكين في ناحية أخرى.

3. الحرية تشجع فنون الإنتاج وتطوره: إن قيام المنافسة بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية تؤدي إلى تحفيز كل صناعة على تطوير نفسها، حتى تستطيع أن تصمد في الأسواق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى في ظل حرية التجارة.

4. الحرية تحد من الاحتكارات: أن حرية التجارة تمنع من قيام الاحتكارات إذ أن المستهلك قادر على شراء سلع من الخارج إذا رأى أن هناك سيطرة احتكارية على السوق المحلية وبالتالي فمن الصعب قيام احتكارات داخل الدولة.

5. الحرية تساعد على الإنتاج الكبير: يرى أنصار حرية التجارة أن السياسة التجارية الحرة تساعد الدول على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى أحجامها المثلى، ففي ضل سيادة الحماية يعتمد على اتساع حجم المشروعات على قيام الاحتكارات التي يمكن لها عزل السوق الوطنية عن الخارج تحت الحماية الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية، وبالتالي لن تستطيع الوصول إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها.

ثانيا: الحجج غير الاقتصادية:

يستند أنصار مذهب تحرير التجارة بالحجج غير الاقتصادية إلى المظاهر السلبية التي تشيع في مذهب تقييد التجارة، كنشوب الحروب بين مختلف دول العالم أو ما يطلق عليها باسم الحروب التجارية الدولية، بسبب عدم التضامن وتفكيك روح التعاون بين الاقتصاديات الوطنية وعدم ارتباطها بالاقتصاد الدولي الذي يعمل وفق مبدأ الاعتماد المتبادل المتعدد الأطراف، وبالفعل فقد شهد العالم حالات من الحماية تعكس مثل هذا المفهوم (كغرض تعريفة القصاص أو الثأر، غلق الحدود أمام واردات بعض الدول تحت حجة فرض القيود الكمية أو عدم استياء الشروط الصحية أو الفنية...الخ).[1]

كذلك الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية فالاتفاقية العادية للتجارة والتعريفات الجمركية ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة قد أسهمتا مباشرة في دعم سياسات الحرية على المستوى الدولي، من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي اختلفت تماما عن المفاوضات الثنائية، ومباحثات الأروقة المغلقة من حيث السماح بكشف الأوراق على طاولة الحوار وأمام أنظار ممثلي الدول الأعضاء وكذا المؤسسة المبنية على أصول تشريعية حيث أن هناك تنظيمات تولدت من المفاوضات متعددة الأطراف وبناء على قواعد ومبادئ وترتيبات تمت المصادقة عليها رسميا من قبل السلطات التشريعية المعتمدة في البلدان الأعضاء.[2]

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى حماية الصناعات الناشئة في الدول المختلفة، أو ما يعرف بحجة الصناعات الوليدة، وهذه الحجة تساق عادة لتبرير حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيراتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل رمز التنمية الوطنية.[3]

---

[1] عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص ص38-39.
[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2006، ص9.
[3] حداد سطالي، مرجع سبق ذكره، ص10.

الفرع الثاني: أهداف سياسة الانفتاح التجاري

تهدف عملية الانفتاح التجاري إلى العناصر الآتية:[1]

أولا: أهداف الانفتاح في المجال التجاري

- **توفير احتياجات ومطالب السوق المحلية من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة.**
- **زيادة حجم الصادرات الوطنية وتقليص حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري.**
- **توسيع الصادرات الوطنية والرفع من قيمتها وجودتها.**
- **تنويع مصادر التصدير المحلية والاستيراد لتحقيق استقلالية التجارة الوطنية.**
- **أحداث حركة نشطة في مطارات وموانئ وأسواق البلاد.**

ثانيا: أهداف الانفتاح في المجال المالي

- **زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج.**
- **إعفاء الدولة من عبئ توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة.**
- **توفير سوق مالي نشط "بورصة مالية".**
- **زيادة التدفقات المالية إلى الدولة.**
- **تصحيح وضع ميزان المدفوعات والميزانية النقدية.**
- **تحسين وضع العملة الوطنية في أسواق النقد العالمية.**

ثالثا: أهداف الانفتاح في مجال العمالة:

[1] بن سيد احمد مليكة، الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2010-2011، ص ص 229-230.

تهدف سياسة الانفتاح إلى تحقيق الأهداف الآتية في مجال العمالة الوطنية:

- **مع النمو الحاصل في عدد السكان في الدول عاما بعد آخر ما يعني الزيادة في طلبات العمل عام بعد الآخر وإتباع الدولة سياسة الانفتاح من شأنه زيادة فرص العمل سواء في مشروعات الانفتاح أو في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي التي سوف تتأثر حتما بقيام المنافسة.**
- **اكتساب اليد العاملة المحلية المهارات والخبرات الجديدة نتيجة المشاريع الاستثمارية القادمة والتي تجعلها ترقى لمستوى العمالة الأجنبية، مما يؤدي إلى الرفع من قيمتها محليا ودوليا بعد ارتفاع معدل أدائها إلى المعدلات العالمية.**
- **تحسين ظروف ومجالات العمل وارتفاع الأجر النقدي والعيني الأمر الذي يمكن البلاد من الحفاظ على خبراتها وكفاءاتها العالية بدلا من هجرتها إلى الخارج سعيا وراء المال.**

رابعا: أهداف الانفتاح في المجال الاجتماعي

يهدف الانفتاح في المجال الاجتماعي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد والارتقاء به إلى المستويات العالمية وتعويضه عن سنوات التخلف التي مر بها، وإطلاق الطاقات الكامنة في المواطن، وإنهاء سياسة الإتكالية في تنفيذ المشروعات وأداء الأعمال والاعتماد على الدولة في كل شيء، ودفع الأفراد إلى القيام بدورهم الطبيعي دون أن يضر بمصالح الآخرين أو مصالح الدولة.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة الانفتاح التجاري وموقف الدول النامية منها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم شروط نجاح سياسة الانفتاح التجاري وما هو موقف الدول النامية من هذه السياسة

الفرع الأول: شروط نجاح سياسة الانفتاح التجاري

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجة على مجموعة من الأدوات أهمها تغيير نظام الأسعار وتغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير أسعار الصرف.[1]

أن تحرير التجارة ممكن فقط إذا ما ترافق مع تحرير تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية المولدة للمصادر الجديدة، وبمزيد من انتقال التكنولوجيا والإدارة الجيدة، أن هذا يفسر الأسباب الدافعة للدول الراغبة في خلق الأدوات الدولية لتعزيز وحماية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوازي مع الإطار القانوني الدولي لغرض تشجيع الصادرات والواردات مع السلع والخدمات.[2]

من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية، كما يتوقف نجاح استمرار تحرير التجارة على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.[3]

الفرع الثاني: موقف الدول النامية من الانفتاح التجاري

يغلب على اقتصاديات الدول النامية الضعف، وبالتالي فهي غير قادرة على الصمود في وجع الصدمات التي تتعرض لها نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وإتباع النظام الذي يعتمد على قوى السوق، خاصة أن الحرية لقوى السوق تؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل داخل الدولة وكذلك فيما بين الدول، حيث تؤدي تركيز الثروة وبالتالي تركيز السلطة في أيدي الشركات الكبرى والدول الكبرى، وزيادة تهميش الشركات الصغيرة والدول الفقيرة في عملية صنع القرار على مستوى الاقتصاد العالمي، مما ينعكس على إضعاف الاقتصاديات الوطنية اتجاه سلطات وقرارات

[1] بن سيد أحمد مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[2] بن سيد أحمد مليكة ، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[3] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية- بن عكنون، الجزائر، الطبعة1، 2004، ص251.

وإجراءات الشركات الكبرى، ولهذا تعجز الدول النامية على الاندماج بشكل ايجابي وعلى نحو يقيد اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي.[1]

[1] بن سيد احمد مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطق سنتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية الاقتصادية، عناصرها وأهميتها وكذلك سنتطرق إلى أهدافها وأهم مصادر تمويلها ونظرياتها وأخيرا سنشير إلى أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية، المفهوم العناصر والأهمية

يتناول هذا المطلب مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها بالإضافة إلى أهميتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

1. تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو[1]

2. ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من اجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وبذلك تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.[2]

[1] سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004، ص 176.
[2] صبري فارس الهبتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 12.

3. عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: "هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة الزمن".[1]

4. كما عرفت أيضا: "التنمية الاقتصادية تعني التوسع الاقتصادي القومي وخلق احتياطي نقدي في يد الدولة، للقيام بمختلف البرامج الاجتماعية كالتأمينات الاجتماعية والصحة ورعاية العجزة والأطفال، ولمواجهة أعداء الدولة وتحقيق التعاقدات والاتصالات الدولية.[2]

5. تعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[3]

ونستنتج أن التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكية شاملة تؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة من اجل الوصول إلى حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية أفضل.

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية

أن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر وتتمثل في:[4]

1. خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، وإحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب

---

[1] طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، 1981، ص83.

[2] محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص16.

[3] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 147.

[4] خالد عياد نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص ص52-53.

التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة وذلك من اجل رفع معدل الاستثمار.

2. التصنيع: يعتبر التصنيع عنصرا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية ومظهرا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.

3. رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري): تقتضي التنمية الاقتصادية توافر الموارد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه الموارد، من اجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية، لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي.

الفرع الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم فيما يلي:[1]

1. أن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدولة على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادية الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

2. أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخلوهم وتوفير فرص عمل لهم بما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

[1] حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000، ص 54.

3. تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بكميات ونوعيات مناسبة.

4. تعمل التنمية الاقتصادية على تخسير الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعية وسياسيا.

5. تعمل على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية، مصادر تمويلها ونظرياتها.

يتناول هذا المطلب الأهداف التي ترمي إليها التنمية الاقتصادية وبالاظافة إلى مصادر تمويلها وأهم نظرياتها.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

هناك أهداف عديدة للتنمية الاقتصادية تسعى معظم الدول لتحقيقها ويمكن حصر هذه الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الآتي:

1. زيادة الدخل القومي: يعتبر من أهم أهداف التنمية في الدول المتخلفة لان غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وارتفاع معدل نموها الديمغرافي، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليص من هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي الذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة منها، الزيادة في معدل النمو للسكان، فكلما كان هذا المعدل كبير كلما لجأت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى في دخلها القومي المرتبط بإمكانياتها المادية، التقنية، والثروة البشرية، إذا كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما زاد دخل الدولة القومي.[1]

2. رفع مستوى المعيشة: التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معاني، ويحدث ذلك

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهظة العربية، بيروت، 1982، ص 49.

عندما يزيد عدد السكان بالتوزيع العادل للدخل القومي على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى له رفع معيشته.[1]

3. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، فانخفاض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخول وفي الثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على اغلب ثرواته ودخله القومي، ومثال هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك الدول يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة الغنى المفرط والفقر المدقع وكلما زاد هذا الاضطراب كلما تحصل عليه من أموال بسبب انخفاض ميلها الحدي للاستهلاك، وعلى ذلك فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية.[2]

الشكل رقم (1): الأهداف الجوهرية للتنمية.

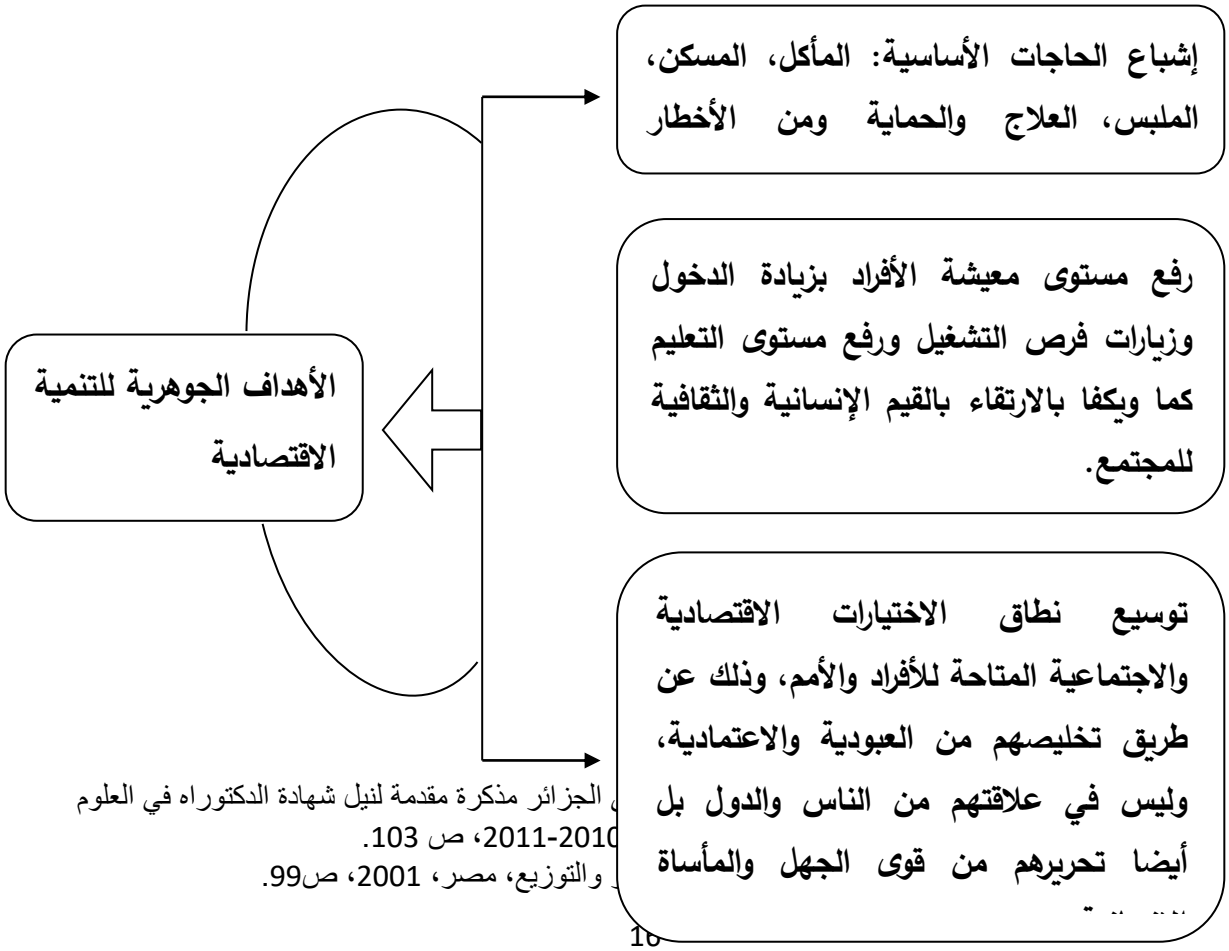

ل الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
2010-2011، ص 103.
والتوزيع، مصر، 2001، ص99.

المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص113.

الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية تناولناها كالتالي:

أولا: مصادر التمويل الداخلي

تعتبر مصادر التمويل المحلية المصدر الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[1]

1. الادخار الحكومي: يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية وانه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية ومن المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة، فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة من مجال التنمية الاقتصادية يرتفع بها نعدل الادخار الحكومي من غيرها من الدول التي مازالت في المراحل الأولى للنمو.

2. الضرائب: تعد الضرائب من ابرز وسائل التمويل الإجباري في الاقتصاديات بوجه عام، وفي اقتصاديات الدول النامية بوجه خاص، وهي تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة من جهة، ومن جهة أخرى لا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منه.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 224-225.

3. القروض الداخلية كمصدر من مصادر تمويل برنامج التنمية الاقتصادية: تتمثل القروض الداخلية في تلك المبالغ النقدية التي تسندينها الدولة من الغير سواء كانوا أفراد ام بنوكا ام هيئات خاصة أو عامة مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها.

4. تمويل برامج التنمية الاقتصادية عن طريق فائض حصيلة التجارة الخارجية: تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الاستيراد ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

يمكن أن نوجزها فيما يلي:[1]

1. التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: أصبحت المنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، نظرا للقروض والمنح التي تقدمها للدول النامية وتتمثل هذه المؤسسات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولي.

2. الإعانات والمنح (النقدية والعينية)

3. القروض الخارجية: تستحوذ على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الموجهة للبلاد النامية سواء كانت عامة أو خاصة، فالحكومة تحصل على القروض العامة من الخارج من مؤسسات دولية أو حكومات، بينما القروض الخاصة يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

[1] صفوت عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 305-306.

المقيمين في الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في الخارج سواء كانت عامة أو خاصة، فالقروض الخارجية العامة، وهي تلك القروض التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الدول الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج ومن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر: معظم الدول النامية للتنافس لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ الملائم له خاصة مع عجز المؤسسات المحلية من مجاراة الشركات الأجنبية في عرض الاستثمارات ذات التكنولوجيات العالية.

5. تمويل الأسواق المالية: توفر السوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فالمشروعات في بداية تأسيسها بحاجة إلى عمليات تمويل، لذلك تتجه هذه المشروعات إلى سوق الأوراق المالية والتي تعد بطبيعتها المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار أسهم أو مستندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات، إذ أن التمويل عن طريق السوق المالية هو اقل كلفة ولا ينتج أثار تضخيمية متقاربة بالتمويل الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

الفرع الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في أحداث التنمية الاقتصادية.[1]

ومن أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مايلي:

أولا: نظرية التنمية المتوازنة

[1] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص51.

1. نظرية التنمية المتوازنة:

لقد تم معالجة هذه القضية من قبل العديد من المفكرين ابرزهم "رودان" " Risen Seteina Rodan" نوركس "Nurkse" اثر لويس "A. Lewis" شيبتو فسكي " Scito Vsicy"[1]

وتعني هذه النظرية أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد المختلفة، اي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته لان قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى، فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق التنمية، ويكون الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته، وذلك خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها.[2]

2. نظرية التنمية غير المتوازنة:

من رواد هذه النظرية "فرانسو بيرو" "F.Perraux" السباق إليها، ولكن من ابرز رواد هذه النظرية هيروشمان "A.O Hierschman" ويعتبر من المؤديين لفكرة التنمية غير المتوازنة، نظرا لأن التنمية المتوازنة تتطلب استثمارات واسعة من شأنها أن تثقل كاهل الدول النامية،[3] وتعني نظرية التنمية غير المتوازنة أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدول، وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة، حيث ركز بيرو على وجود المستحدث الإداري الجيد الذي يتوقف عليه اختيار النوع الملائم للاستثمارات ويرى هيرشمان بأن القيد الرئيسي الذي يقيد عملية الاستثمار، لذا يتم التركيز على قطاع واحد رائد هو الصناعة يعمل على جذب القطاعات المختلفة في الاقتصاد نحو التنمية وذلك بعد نموه وقوته، وبهذا تتحقق

---

[1] خنطيط، خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] خالد عياد، نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] بت قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص68.

التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد، كونه يشكل القوة المحفزة للنمو مما يدفع التنمية والصناعة نحو الأمام.[1]

ثانيا: نظرية الدفعة القوية ونظرية مراحل النمو

1. نظرية الدفعة القوية:

قدم "رودان روز شتاين" "Rodan Rosestein" نظرية الدفعة القوية والتي يرى فيها أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو، وان التدرج في التنمية لن يؤدي إلى التغلب على الركود الاقتصادي ويقول "رودان": "إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لان التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية.[2]

يبدأ تحليله بافتراض أساسي كون التصنيع هو سبيل التنمية وضرورة لابد منها لكل البلدان المختلفة ومجال لاستيعاب فائض العمالة على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتدريب القوى العاملة شريطة تكامل هذه المشروعات الضخمة، والتي من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية كما يجب توجيه حجم ضخم من الاستثمارات لصناعة تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي يترتب عن إقامتها في آن واحد وفورات خارجية في جانب كل من الطلب والعرض.[3]

2. نظرية مراحل النمو

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 402-404.

[2] جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 38-39.

[3] حميدة أوكيل، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر،

قدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة وتتمثل في:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي:

تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة تتميز بالاعتماد على الزراعة مع حركة محدودة للمجتمع وتغيرات اجتماعية محدودة وسلطة سياسية لا مركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي.[1]

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

هي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجهود الذي يتسم به مجتمعها، تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية ويشير "روستو" إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي.[2]

ج. مرحلة الانطلاق:

خلال هذه المرحلة يتم تأسيس قطاعات قائدة ويتم التمويل من قطاع الزراعة للاستثمار في التجارة والصناعة، كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال، مما يؤدي إلى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.[3]

د. مرحلة النضوج:

من أهم مظاهرها استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازي وتحل القطاعات الجديدة محل القطاعات القديمة نتيجة انتشار وتطور التكنولوجيا الحديثة على شكل واسع ويحقق

---

[1] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص77.

[3] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

فيه النمو المستدام، إضافة إلى ازدهار التجارة الخارجية وتقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا اي يرافق التغيير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية وتتراوح بين 40 –60 سنة.[1]

و. مرحلة الاستهلاك:

تتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.[2]

ثالثا: نظرية التغيير الهيكلي ونظرية التبعية الدولية

1. نظرية التغيير الهيكلي:

يتم عرض نظرية التغيير الهيكلي من خلال الأعمال التي قام بها كل من آرثر لويس وتشينيري وذلك وفق ما يلي:

أ. نظرية آرثر لويس W.A. Lewis:

يعتمد نموذج آرثر على العرض غير المحدود للعمالة والمسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد، حيث يتم نقل الفائض في العمالة في القطاع الزراعي والتقليدي ذو الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع الصناعي هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل فيه، والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغيير الهيكلي في الاقتصاد.[3]

[1] حميدة اوكيل، مرجع سبق ذكره، ص81.
[2] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[3] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ب. نظرية "هوليس تشينري" "Hoolis Chenery":

نموذج "تشينري" درس مجموعة من اقتصاديات الدول النامية في الفترة (1950-1973) خلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الاجتماعي ومستوى التنمية الاقتصادية في هذه الدول.[1]

2. نظرية التعبية الدولية:

سادت هذه النظريات في بدايات سبعينيات القرن العشرين بسبب فشل كثير في النظريات السابقة في تبني نشر التنمية الاقتصادية على مستوى دولي، وعلى عكس غيرها من النظريات جاءت بدايات هذه النظريات من الدول النامية حيث شخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية، وقد وصفت هذه النظريات الدول النامية كدول تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول أخرى قوية ومتطورة ولها الرغبة لأسباب معينة في الحفاظ على هذه الهيمنة وعلى الدول النامية التابعة لها اقتصاديا وسياسيا.[2]

وتنطوي أفكار نظرية التبعية على ثلاث نماذج رئيسية هي:[3]

- **نموذج التبعية الاستعمار الجديد**
- **نموذج المفهوم الخاطئ (الكاذب) الجديد**
- **فرضية الثنائية التنموية.**

رابعا: نظرية الكلاسيكية الجديدة

سادت هذه النظرية مند أوائل ثمانيات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول، وقد ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن

[1] المرجع نفسه، ص59.
[2] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[3] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص65-96.

مؤيديها هم في الواقع من المسيطرين على اكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1]

ومن رواد هذه النظرية بيتر باور، هاري جونسون، بالا بالاسا، الذين يعتقدون أن التخلف ينتج من التخصيص السيئ أو الضعيف للموارد وذلك ينشأ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخل حكومات الدول النامية الواسع في النشاط الاقتصادي الذي يبطئ النمو الاقتصادي ويمنعه من الوصول إلى المستويات الأعلى، وبالاظافة إلى الفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية.[2]

وقد ركزت دراسات هذه النظرية على دراسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة والى عمليات الخصخصة، اما على صعيد الدول النامية فقد أخد ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة.[3] أن القاعدة الأساسية لهذه النظرية هي أن لا تتدخل حكومات الدول النامية في الاقتصاد كما يجب أن تعمل على تحرير الأسواق والخوصصة وتشجع التجارة والتصدير من اجل الوصول للتنمية بشكل فعال وسريع ونتج عن ذلك أن شددت الحكومات الغربية من ضغوطها على دول العالم النامية وحثتها على تطبيق سياسات اقتصادية مماثلة لتلك التي تم تطبيقها في الدول المتقدمة، وتتمثل هذه السياسات أساسا في تدعيم دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام من خلال تصفية المشروعات وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص كما انعكست هذه الضغوط على برنامج المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية.[4]

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية

[1] علي جدوع الشرقات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 34.

[2] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأمور البترولية في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 191.

[4] عثمان علام، تمويل التنمية في الدول الإسلامية، حالة الدول الأقل نموا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2013، ص90.

يمكن حصر هذه الآثار التي تتحملها الدول من جراء تحرير التجارة، في جملة من الآثار الايجابية والسلبية كما يلي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية:

وتتمثل في رأي مؤيدي تحرير التجارة الخارجية في الدول في:[1]

- **تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، لأن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.**
- **البحث عن أسواق جديدة وذلك لضمان زيادة الصادرات التي تؤدي إلى زيادة المداخيل المالية للدولة.**
- **يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.**
- **يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة إمكانيات نفاد السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها لأسواق الدول المتقدمة.**
- **زيادة حجم التبادل الدولي يؤدي إلى انعكاس اثر انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة على الدول النامية.**
- **تحرير التجارة الخارجية يسهل عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.**
- **يسمح تحرير التجارة الخارجية إلى إلغاء الحواجز التجارية، مما يسهل التجارة بين الدول ويفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات التجارية بين الدول.**
- **يساهم تحرير التجارة الخارجية بتشجيع التنمية والاصطلاح الاقتصادي في الدول النامية، وتشجيع الاستثمار.**
- **تحرير التجارة يساهم ويشجع على إعادة توزيع عناصر الإنتاج وتوجيهها نحو القطاعات الأوفر إنتاجية ويساهم في تحقيق التحول المستمر لبعض أنشطة الصناعات.**

[1] حسين عباس حسين الشمري وكريم عبيس حسان، تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، بحث في جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، ص20.

- **التحويلية والخدمات من الدول الصناعية إلى الدول النامية، مما يوفر للنمو فرصا جديدة.**

الفرع الثاني: الآثار السلبية

وتتمثل في:[1]

- **يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول النامية من أكفأ العناصر الإدارية والفنية والعمالة الماهرة نتيجة هجرتها للخارج.**
- **فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لاسيما في السوق الوطنية.**
- **تحرير التجارة الخارجية ينتج فرصة للبنوك والمؤسسات المالية والأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية منها مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.**
- **تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة.**
- **يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار.**
- **يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية من منافسة الدول المتقدمة مما يؤثر سلبا على اقتصادياتها.**
- **ترى الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994، دول جنوب شرق آسيا 1997، البرازيل وروسيا واسيا 1999، الأزمة الاقتصادية العالمية 2008)**
- **تعتبر صادرات النفط الخام ومشتقاته من الصادرات المهمة بالنسبة لأغلب الدول النامية ومن سلبيات تحرير التجارة الخارجية عدم تنويع صادراتها، كما أن الحجم الكبير الذي تتميز**

[1] حسين عباس حسين الشمري وكريم عبيس حسان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الشركات العملاقة في الدول الصناعية مما يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك دراسات أنجزت باللغة العربية والأجنبية، تهتم بموضوع الانفتاح التجاري ودوره في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة Sachs and Warner[1]

قام بدراسة على عينة متكونة من 117 دولة نامية ومتطورة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-1989 وقد قام الباحثان بتصنيف الدول بالاعتماد على مؤشر دو شقين للدلالة على انفتاح وانغلاق الدول على التجارة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاديات المفتوحة تنموا أسرع من الاقتصاديات المنغلقة بنسبة 2% إلى 2.5%.

[1] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: دراسة عبدوس عبد العزيز "سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011:

تناولت الدراسة تحليل الدول الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرة التنافسية، وبيان مدى أهمية هذه السياسة على المؤشرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثالث: دراسة دليلة طالب "الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015:

حيث توضح هذه الدراسة مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج التكامل المشترك وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة لن تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي.

المطلب الرابع: دراسة زيرمي نعيمة (2016) "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016:

النتيجة الأساسية التي توصلت إليها هي أن للتحرير التجاري دور فعال في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق يتبين أن اغلب الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا في معالجة الجانب النظري لكل من سياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية غير أن الدراسة الحالية تختلف عن باقي الدراسات كونها تساهم في توضيح وتحليل انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري

على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2004-2020، والتي ألمت بها جائحة كورونا -Covid 19، والتي كانت لها تأثيرات سلبية على التجارة الخارجية الجزائرية خصوصا، والتنمية الاقتصادية عموما.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات، بالإضافة إلى ذلك تعددت وتنوعت الأسباب والمبررات الداعية للانفتاح التجاري وتهدف سياسة الانفتاح التجاري التي تتبعها الدول إلى زيادة التدفقات المالية وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والواردات، كما تكمن شروط نجاح سياسة الانفتاح التجاري في إلغاء الحصص والقيود الكمية، كما تناولنا موقف الدول النامية من سياسة الانفتاح التجاري.

تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما ويتطلب هذا التحول مدخرات وموارد مالية ضخمة داخلية وخارجية، وتعدد النظريات المفسرة لظاهرة التنمية الاقتصادية بدأا بالأفكار

العامة حول التطور الاقتصادي التي جاء بها التجاريون والفيزيوقراط والكلاسيك وصولا إلى نظريات التنمية الحديثة التي اختلف فيها المفكرون حول العوامل المؤثرة والأسباب المؤدية لتحقيق التنمية.

وفي الأخير تطرقنا إلى آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية، حيث يمكننا القول أن من أهم الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية تقييد المشروعات المحلية وفرض ضغوط على كيفية مواجهتها المنافسة الأجنبية، ومن جهة أخرى تمثلت الآثار الايجابية في زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

الفصل الثانـي

أثر سياسة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

التجارة الخارجية في الجزائر بدأت بعد الاستقلال مباشرة تتخذ سياسة مستقلة وفقا للمواثيق الرسمية التي تدعو إلى القضاء على روابط التبعية حيث تعتبر الجزائر من الدول النامية التي عانت كثيرا من الضغوطات التي افرزها النظام الاقتصادي العالمي وانعكست نتائجه سلبا على الاقتصاد الجزائري، وأصبح يعاني العديد من المشاكل إضافة إلى الأوضاع السياسية التي تعيشها خلال فترة بداية التسعينات أضف إلى ذلك الظروف السياسية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي أدى إلى تحول معظم اقتصاديات العالم إلى اقتصاد السوق مما دفع الحكومة الجزائرية للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، والتوجه لتبني سياسة الانفتاح بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية وسن المراسم والقوانين خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية.

أما على الصعيد الدولي فقد شرعت في إجراء مفاوضات من اجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى لا تبقى منعزلة عن العالم الخارجي.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي:

- **المبحث الأول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: اثر تطور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2004-2020.**
- **المبحث الثالث: آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.**

المبحث الأول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

أن سياسة التجارة الخارجية المرافقة لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد لها من الأهمية بمكان لان تكون ضمن برنامج مخطط يتماشى مع الأوضاع العالمية لهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على أسباب ومسار تحرير التجارة الخارجية للجزائر مند الاستقلال.

المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية

تعود أسباب لجوء الجزائر إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري، إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية: وتتمثل أساسا في:

1. فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:[1] أدى تطبيق قانون الاحتكار لفائدة مؤسسات الدولة إلى وجود تضارب وتعارض بين المؤسسات المستفيدة من الاحتكار إذ نجد بعضها يمارس نشاطات مختلفة وبالتالي برزت مشكلة توزيع امتياز الاحتكار ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الانسجام والتنسيق فيما بينهم من جهة والى البيروقراطية التي كانت تسير البرنامج العام للاستيراد من جهة أخرى، حيث أظهرت سياسة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية بصفة عامة عدة نقائص من بينها:

- زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة ما تعلق بالسلع الاستهلاكية الغذائية.
- عجز في الميزان التجاري.
- الاعتماد على صادرات المحروقات فقط دون ترقية منتجات أخرى.
- تموين غير منتظم للسوق الوطنية.
- ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق الخارجية أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك.

[1] مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق - حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص161.

- **عدم وجود علاقات فيما بين القطاعات المختلفة بحيث أن كل قطاع يتجه للتموين الخارجي ليحصل على مدخلات العملية الإنتاجية.**

2. تفاقم أزمة المديونية: عانت الجزائر خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين أزمة مديونية خانقة، وذلك بفعل السياسات المنتهجة بعد الاستقلال، والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني أزمة ركود اقتصادي خلال نفس الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية لاستقطاب المزيد من الدول التي تبحث عن رؤوس الأموال الأجنبية فخرجت بذلك الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب وأوقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية.[1]

3. القيود الهيكلية:[2] أفرزت نمط التنمية المعتمد في الجزائر مند الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني، إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986، جملة من القيود الهيكلية تتمثل في:

- **عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية والتي بقيت غير كافية ماليا، والسبب يرجع بالأساس إلى نظام التسيير الاقتصادي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة.**
- **ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير، وكذا ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية الفلاحية الاشتراكية مما فأقم من عجز الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.**
- **ضعف نمط تسيير الاقتصاد، مع وجود نظام أسعار إداري ساهم في ديمومة صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية.**

---

[1] أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضل تحرير التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص164.

[2] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2019/2018، ص262.

4. القيود الاجتماعية: كانت أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، مع تراجع قيمة الدولار، وتقليص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط، إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، تأثير كبير على ارتفاع معدلات البطالة، وخلق مشاكل اجتماعية تتعلق بالسكن والصحة والتعليم.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية

وتتمثل أساسا في التطورات السياسية على الساحة الدولية والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989 وتوحيد الألمانيين سنة 1990، وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية بعد ظهور ملامح النظام التجاري العالمي، وبالاظافة إلى المتطلبات الدولية، بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي، هي في طريق التشكل في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطور المفاوضات مع الجات GATT، والتي توجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل اقتصاد السوق، لهذا الغرض ليس من المنطقي على الجزائر غض النظر عن هذه المتغيرات والتطورات على المستوى الدولي التي أصبحت حقيقة لا مفر منها، لأنها أصبحت مقيدة بالتزامات اتجاه الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ اصطلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية، فالإجراءات المتخذة لهذا الغرض هي عبارة عن تشريعات قانونية تهدف إلى تنظيم التعامل الاقتصادي وإنشاء هياكل لمساعدة الاقتصاد الوطني بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.[2]

[1] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[2] مراد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 161.

المطلب الثاني: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

شاهدت الدولة الجزائر عدة مراحل مرت بها السياسة التجارية في الجزائر منذ الاستقلال.

الفرع الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)

كانت هذه الفترة عقب حصول الجزائر على الاستقلال مباشرة، حيث تميزت بوضعية اقتصادية هشة موروثة من قبل المستعمر الفرنسي القائم على استنزاف الثروات، والمتولي لتنظيم العلاقات التجارية الخارجية، ومن ثم فانه غداة الاستقلال كان من الصعب تحقيق الاخذ في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي، وهذا ما استدعى قيام الدولة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذا الواقع وتحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي وهذا ما تم فعلا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، ومن خلال هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج نموذج للنمو هو النموذج الاشتراكي تتوجه فيه إلى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات.[1]

لذلك نجد الجزائر في هذه الفترة كبقية الدول النامية تتبع سياسة الحماية عبر الوسائل التقليدية لها كالحواجز (التعريفة الجمركية) نظام الحصص، الرقابة على الصرف، كل هذه الإجراءات ترمي إلى رقابة الدولة على التجارة الخارجية، ويمكن التعرف على هذه الإجراءات من خلال محاولة بسطها كما يلي:

أولا: الرقابة على الصرف:[2]

أنشأت الجزائر في 13 أكتوبر 1963 أول بنك مركزي جزائري بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية، والتحويلات الخاصة بالعملة، وإبرام الصفقات التجارية مع الخارج وتمثلت

[1] سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص40.

[2] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص84.

الرقابة في وضع معدل واحد للصرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية، فقد كان هدف الدولة هو توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن أسعار الصرف الدولية وتقلباتها، غير أن هذه الرقابة لم تحقق الأهداف المرجوة منها نظرا للوضعية الصعبة التي كانت عليها التجارة الخارجية في هذه الفترة، فقد عرفت مشاكل على كل المستويات (الإدارة، التوزيع، الاستيراد...الخ).

وكانت أهداف هذا النظام كالتالي:

- **حماية السوق الوطنية من المنافسة.**
- **المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار.**
- **الحفاظ على العملة الصعبة.**
- **إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.**

ثانيا: الحواجز الجمركية[1]

تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 المتضمن إنشاء التعريفة الجمركية، والتي تقوم بترتيب وتصنيف المنتجات إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية كما يلي:

- **تعريفة جمركية لسلع التجهيز والمواد الأولية المقدرة بـ 10%.**
- **تعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة قدرت بين 05-20%.**
- **تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية قدرت بين 15-20%.**

أن انخفاض التعريفة الجمركية الموضوعة لسلع التجهيز والمواد الأولية يدل على أن الجزائر أخذت في تطبيق سياسة الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة وفي نفس الوقت تحاول

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 42.

أن ترفع مجهودات الصناعات القائمة على فكرة الإحلال محل الواردات، وبقيت المبادلات التجارية خاضعة إلى هذا النظام الجمركي حتى سنة 1968 أين تم وضع تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة.

ثالثا: نظام الحصص[1]

أصدرت الدولة تراخيص الاستيراد في سنة 1964، تم بواسطتها الحد من استيراد السلع الكمالية كما أن سياستها التجارية حرصت على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا، اي توجيهها نحو البلدات التي تربطها معها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة مثل المغرب، الذي يمنح المنتجات الجزائرية مميزات متبادلة ويتضمن كمية، طبيعة وأصل السلع المستوردة حسب ثلاثة معايير هي:

1. الحظر الكلي للسلعة إذا كانت تشكل خطورة على صحة المواطن.

2. عند الضرورة يمكن إنقاص، تكملة أو تعديل حصص الاستيراد وفق تطور الظروف الاقتصادية ودواعي الحماية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

3. حرية الاستيراد لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.

وجه نظام الحصص إلى القطاع الخاص في هذه المرحلة رغم هيمنة الدولة على القطاع العام للتجارة الخارجية وكانت من بين أهدافه:

- الاقتصاد في استعمال العملة الصعبة
- الرقابة على المبادلات الخارجية
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على احتياطي الصرف.

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

بهذا بدأت الجزائر تخرج من دائرة الارتباط بالمجموعة الاروبية بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، وأصبحت تتعامل بمبدأ الدول التي تعطيها مصلحة أكثر وتسهيلات أكثر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): الصادرات حسب المنطقة في الفترة (1964-1966)

المنطقة / السنوات	1964	1965	1966
فرنسا	279300	228200	207000
دول أخرى من منطقة الفرنك	9400	11900	3100
دول خارج منطقة الفرنك	70200	74500	91900
النسبة المؤوية	7782	7259	6854

المصدر: زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص88.

رابعا: تنصيب التجمعات القائمة بعمليات التصدير والاستيراد:[1]

موازاة مع الإجراءات السابقة، عهدت الدولة إلى إنشاء شركات وطنية تمارس نشاط الاستيراد والتصدير، فتم إنشاء الديوان الوطني للتجارة في نهاية 1963، وتمثل مهمته في تزويد السوق بالمواد اللازمة، ولتنفيذ فكرة الرقابة أكثر وأكثر أنشأت الدولة ما يعرف بالتجمعات المهنية للمشتريات بموجب المرسوم (223/64) المؤرخ في 1964/08/10، وهي عبارة عن جمعيات المستوردين موضوعة تحت إشراف الدولة، ومهمتها تسطير برامج الاستيراد السنوية وتحديد الاتجاهات الجغرافية للمبادلات وتشمل هذه التجمعات 05 فروع:

1. الخشب ومشتقاته
2. المنتوج الصناعي والقطن.
3. المنتجات الأخرى.

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

4. الحليب ومشتقاته.

5. الجلود ومشتقاتها.

لكن الدولة هيمنت على التجمعات وفرضت سيطرتها على الخواص من الناحية العضوية والوظيفية، حيث انفردت بتعيين محاسب من قبل وزارة المالية، ليتولى مهمة الإشراف على التسيير المالي للمجمعات، مما أثار غضب الخواص، ورأوا أن هذه التجمعات ماهي إلا أداة بيروقراطية تعطل مبادرات المستوردين وأنهم مجرد هيئة استشارية للدولة، فطالبوا بعملية الفصل، لكن الدولة لم تولي اي اهتمام بما طرحه هؤلاء الخواص وكأنها كانت هذه التجمعات بصدد تحضير الأرضية لنظام الاحتكار.

كما حدت فيما بعد مع احتكار الشركة الوطنية للتبغ والكبريت لتجارة التبغ، واحتكار المنتجات الغذائية من طرف الديوان الوطني الجزائري واحتكار تجارة الحديد والصلب، ومن ثم أخذت وظيفة الاستيراد تتوجه نحو الخضوع لنظام الاحتكار من طرف الدولة.

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)

حيث يمكن هنا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

أولا: مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971-1989)[1]

قامت الدولة في جويلية 1971 بإصدار عدة تعليمات منحت من خلالها المؤسسات العمومية امتياز احتكار العمليات التجارية أو احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها، فكل مؤسسة حسب نوع نشاطها، فكل مؤسسة مأذون لها بأن تستورد السلع الخاصة بنشاطها وبفروعها وفي هذا المجال نجد شركة SONACOM وشركة SNS تقوم باستيراد المواد الميكانيكية ومواد البناء والمواد الحديدية على الترتيب وغيرها من الشركات الأخرى، والغرض من

[1] Hocine Benissad, Algérie restructuration et reforme économiques, OPU, 1994,P85.

وراء هذا هو التحكم في تنظيم وضبط أفضل التدفقات التجارية وإحداث ترابط بين سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص البرنامج العام للاستيراد فقد نصت المادة الأولى من الأمر 74-72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما نص نفس الأمر على أحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد والتفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر وتكون هذه الرخص لفائدة:

- هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاص بالنشاط: وهي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرد استيراد مستلزماتها الإنتاجية ولانجاز برنامجها الخاص بالإنتاج والدعم والمشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجها سنويا للتموين، اي المؤسسات التي تساهم في رفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الصادرات فإن الأمر 74-11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد ويكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط ويمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلى فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعنية، خلف هذا التقسيم جوا من الفوضى إذ يمكن أن يتم استيراد نفس السلعة من طرف شركة بغرض الإنتاج وأخرى بغرض التوزيع، وهذا ما يؤثر على القدرة التفاوضية للشركتين الوطنيتين، لان التفاوض يتم بصورة فريدة مع المصدرين الأجانب مما ينعكس على أسعار المنتجات المستوردة فوجد أنداك في السوق الوطنية منتوج مستورد بأسعار مختلفة بسبب تباين أسعار الحصول على هذا المنتوج من الخارج.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (178-1989):[1]

[1] Hocine Benissad, Op-Cit, P91.

في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية وذلك بإصدارها القانون 78-02 في 11 فيفري 1978، والذي ينص على أن تسيير الواردات والصادرات من مهام الدولة وذلك في نص المادة الأولى والثانية من هذا القانون.

المادة الأولى: وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور فان استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.

المادة الثانية: لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيئات الدولة.

ولا يمكن لأي جهاز آخر مهما كانت صلاحيته القيام بأي نشاط تجاري خارجي، فلقد تم إقصاء نشاط الوسطاء من تدخلهم في عمليات التجارة الخارجية (المادة 9 من القانون 78-02) نظرا لتشدد السلطات في احتكارها لنشاط التجارة الخارجية والتي لم تحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية والمتمثلة أساسا في حماية المنتجات الوطنية والحد من الاستيراد، فالاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط وعقلانية لتوجيه الواردات والصادرات.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري

كان اهتمام الحكومة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية انتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة التجارية منها.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية عقب التحول إلى اقتصاد السوق.

نحاول في هذا الفرع التطرق إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي كانت بداية التوجه للدخول في مرحلة ثانية، أولا هي التوجه نحو اقتصاد السوق.

أولا: استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:[1]

[1] ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص113.

بداية من سنة 1988 بالضبط من خلال قانون 88-01 المتعلق بإعادة توجيه وتنظيم المؤسسات العمومية في إطار ما يسمى بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، بدأت مساعي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تظهر في الأفق، حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلال المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات وإخضاعها لأحكام القانون التجاري، ووفقا لهذا القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية، وتتمثل في:

- **إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة.**
- **تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير**
- **حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها**
- **إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق.**
- **إمكانية معاقبتها إذ لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسة يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها.**

ثانيا: الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط

لتسهيل عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فان قانون 88-02 المتعلق بنظام التخطيط موضع على الطريق إجراء التخطيط المركزي، حيث يسمح القانون بتوفير للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية الخاصة أو القروض المصرفية عنها وفق اسس تجارية.[1]

ثالثا: مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي 87/19:

هذا القانون الصادر في 1987/12/18، والمتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها حيث قامت الحكومة بتقسيم

[1] صورية مساني، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012/2011، ص138.

حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع باستغلال طويل الأجل، وفق التشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي.[1]

رابعا: منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص:

وهذا حسب نصوص القانون رقم 88-85، المؤرخة في 1988/07/12، فإن سقف الاستثمارات المثبتة في القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21، وصل إلى 30 مليون دينار جزائري، كما أعطيت أهمية كبيرة للقطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار وتحويل الأموال إلى الخارج لضمان التمويل وهذا ما تجسد في القانون 10/90 الخاص بقانون النقد والقرض.[2]

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي

عرفت الجزائر في فترة الثمانيات عدة اختلالات اقتصادية وخاصة مع أواخر هذه الفترة أين وقعت الأزمة البترولية 1986 التي هزت كل القطاعات الاقتصادية في الدولة خاصة أن معظم هذه القطاعات على ترابط مع هذا الأخير وبالاظافة إلى هذا المورد يشكل لوحده ما يقارب نسبة 97% من مداخيل الدولة، وأمام هذا الوضع بادرت الجزائر في الانتقال والتحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المفتوح أو اقتصاد السوق، وكنتيجة لكل هذه الظروف المحيطة بالاقتصاد الجزائري، وتراكم المديونية المنهكة لخزينة الدولة سعت هذه الأخيرة إلى الاستنجاد واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة ودعم مواجهة هذه الظروف، وقام هذا الأخير باقتراح مبادرة والمتمثلة في برامج التعديل، الهيكلي، أين تم عقد عدة اتفاقيات في هذا الميدان[3].

وفي هذا العنصر سنحاول تتبع الاتفاقات المعقودة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 138.

[2] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3] محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994، ص 169.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 وجوان 1991:[1]

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت Confirmation de Accord مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 المحدد بمدة 18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض، اما الاتفاق الثاني فهو اتفاق 149 انخفاض أسعار البترول لسنة 1989 ولارتفاع أسعار الحبوب المستوردة (الاستعداد الائتماني Credit by Stand) فتم توقيعه في 03 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط قدر بـ100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991، ومارس 1992)، غير أن القسط الرابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من 1992 وقد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها وبين الصندوق في ماي 1989 وجوان 1991، والاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، وما يذكر هنا أن هذه الاتفاقيات تميزت بإبرامها في سرية تامة مع كل الاتفاقيات الأخرى، بعد إبرام هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ولاسيما الاتفاق الائتماني الثاني في جوان 1991، تضمنت فيه السلطات الجزائرية في أحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تهدف إلى:

1. التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها.

2. ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.

3. تحرير التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى اكبر قابلية لتحويل الدينار.

4. تحقيق التوازن المتواصل على المستوى الكلي.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994-1995:[1]

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص55.

تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم إلى حوالي 5.25% بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وأصبحت لا تغطي أكثر من شهرين استيراد، ولذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعها حيز التنفيذ بالاتفاق مع 1995-1994، وقد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة، ومع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق والتي تمثلت نتائجها في ما يلي:

إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 20% في فترة البرنامج بعدما كان إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 20% في فترة البرنامج بعدما كان 2% خلال 1993، تقلص معدل التضخم قليلا إلى 29% بالرغم من تخفيض قيمة العملة بمقدار 17.40% في سنة 1994، انخفاض عجز الميزانية إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي الموسع (PAS التمويل الموسع) 1995-1998:[2]

أما البرنامج الاستقراري الثاني فيمتد من أفريل 1995 إلى أفريل 1998 لمدة ثلاث سنوات والدي عرف بالتعديل الهيكلي ويدعى كذلك بتسهيل التمويل الموسع (FFE) والشكل الموالي يوضح المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مبينا طبيعتها ومدد كل اتفاق مع توضيح تاريخ التنفيذ:

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[2] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص58-59.

جدول رقم (02): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني

المبلغ (وحدة حقوق السحب الخاصة DTS)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	اتفاق استعدادي ائتماني Stand by Credit	سنة	30 ماي 1989
300	اتفاق استعدادي ائتماني Stand by Credit	سنة	03 جوان 1991
270.7	اتفاق استعدادي ائتماني Stand by Credit	سنة	27 أفريل 1994
1169.28	تسهيل التمويل الموسع (FFE)	ثلاثة سنوات	22 أفريل 1995

المصدر: Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah Edition, Alger 1998, P202.

حيث أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر بتاريخ 22 ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق 28.1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر بـ 28.325 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 08.844 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، وهو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في مختلف المجالات.

وحيث يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. خلق مناصب شغل وبناء السكنات والتكفل بالفلاحة.

2. المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة وذلك بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة.

3. استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق نمو الناتج الداخلي يصل إلى 03% عام 1994 و06% عام 1995.

4. ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة المنفتحة على الخارج.

5. تقليص عجز الميزانية بما يسمح بدعم ومساندة سعر صرف الدينار على 3.1% مقابل 8.2% سنة 1995/1994.

6. خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 03-04% سنة 1998.

7. الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها.

8. محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي: يتضمن هذا البرنامج الاقتصادي اعتماد الجزائر الإجراءات التالية:

- **تحرير التجارة الخارجية**
- **نظام سعر الصرف**
- **السياسة النقدية**
- **السياسة المالية**
- **سياسة الأسعار**
- **الشبكة الاجتماعية الخارجية**

الفرع الثالث: الاتفاق المبرم مع نادي باريس ولندن

يعتبر نادي باريس ولندن مجموعة رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من اكبر الاقتصاديات في العالم، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول النامية خاصة.[1]

أولا: الاتفاق مع نادي باريس[2]

عقب اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي في عام 1994، توجهت إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الاروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها ومحاولاتها المستمرة في لتطوير السياسات المالية والنقدية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية، وتتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس في الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية، وتتعلق أساسا في:

- **أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994.**
- **أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995.**

[1] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص184.

- **الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى غاية 31 أكتوبر 1994.**

كما كانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط، وتتضمن:

- **التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.**
- **مدة العفو تقدر بأربع سنوات على الأكثر.**
- **التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ 04 سنوات اي ابتداء من 31 ماي 1998، وهذا بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، الذي ابرم في جويلية 1995، لإعادة جدولة ديونها مع هذا النادي الموسع، الذي ابرم في جويلية 1995 لإعادة جدولة ديونها مع هذا النادي.**
- **تقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994-1995، مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار، ويتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية اي تنتهي سنة 2011.**

ثانيا: الاتفاق مع نادي لندن:[1]

كما سبق القول أن الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فان الديون الخاصة البنكية من صلاحيات نادي لندن، حيث تقدمت الجزائر لهذا النادي لإعادة جدولة ديونها الخاصة بصفة رسمية في أكتوبر 1994، وتم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، تترأسها الشركة العامة الفرنسية، ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وبعد المفاوضات تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار في جوان جويلية 1996 على النحو التالي:

[1] علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 185.

- **مبلغ 2.1 مليار دولار، الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15.5 سنة، منها 6.5 فترة عفو.**
- **مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض اللّيوني وقروض الإيجار سابقا، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط اقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة استحقاق 12.5سنة منها 6.5 سنة فترة عفو.**
- **كما تجدر الإشارة إلى انه من شروط التفاوض مع نادي لندن، لإعادة جدولة الديون المستحقة على الدول النامية خاصة، هو التوقيع المسبق لاتفاق التكييف الهيكلي مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، علما أن القروض التي يمنحها نادي لندن تعتبر ضئيلة مقارنة بتلك التي يمنحها نادي باريس.**

الفرع الرابع: البرامج التنموية المسطرة في ظل سياسة الانفتاح التجاري

تتمثل هذه البرامج التنموية في:

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989-1990.

في ظل هذا البرنامج القصير المدى تم فيه مايلي:[1]

- **إصدار قانون النقد والقرض 90-04 والذي يعتبر خطوة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث يهدف إلى الحد من زيادة القروض للمؤسسات العمومية مع استقلالية البنك المركزي للإصدار النقدي ومراقبة المنظومة البنكية.**
- **رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة وتطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات مع تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.**
- **تراجع حجم الاستثمارات، مع تخلي الدولة عن دعم وتمويل المؤسسات العمومية.**
- **ارتفاع فرض الضرائب الجبائية مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 27.6% في سنة 1989 إلى 28.4% في سنة 1990.**

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان 2008، 134.

ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991-1992[1]

تفاقم الوضع الاقتصادي نتيجة البرنامج الاقتصادي الأول، مما أدى إلى الاستمرار في البحث عن التوازن الاقتصادي بإصلاحات في برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من خلال:

- **إصلاح النظام الضريبي والجمركي.**
- **استمرار تحرير أسعار السلع والحد من تدخل الدولة وضبط عملية الدعم للسلع.**
- **تشجيع الاستثمار الخارجي وبداية فتح السوق المحلي على المنافسة الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات.**
- **تبني سياسة نقدية صارمة تدعوا إلى التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر العجز في الموازنة مع زيادة التضخم نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، وارتفاع معدل البطالة إلى 33% سنة 1994.**
- **تضاعفت الصدمات الخارجية التي زادت الوضع الاقتصادي تأزما، مع ضعف التأطير والإصلاح الذاتي مما أدى إلى الاستعانة بأيدي العون الخارجية مما دفع الاقتصاد الجزائري للدخول الفعلي في الانفتاح التجاري وتحرير السوق.**

ثالثا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث 1994-1995[2]

ما يميز هذا البرنامج القصير الأجل هو الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي والذي فرض مجموعة من الشروط والالتزامات لابد القيام بها من طرف الحكومة الجزائرية، والذي أدى إلى:

- **تأزم الوضع الاقتصادي أنداك، وخاصة فيما يتعلق بترخيص بيع وحدات المؤسسات العمومية.**
- **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية.**

[1] نورة سداوي، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2018-2019، ص ص 122-123.
[2] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

- **ترسيخ قواعد اقتصاد السوق بشكل فعلي.**
- **الترخيص للقطاع الخاص بالمشاركة في رأسمال المؤسسات العمومية في حدود 49%.**

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998[1]

في ظل برنامج التصحيح الهيكلي، سعت فيه الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد محو التصدير، وذلك تماشيا مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإنشاء بنوك للرأسمال الأجنبي، مع تحرير أسعار منتجات القطاع العام، وكذلك تحرير أسعار المواد الوسيطية في الفلاحة، إلا أن هناك انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري وتتمثل في: انكماش القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي كما تتجلى في تخفيض عدد العمال، حيث وصل في السداسي الأول سنة 1998 إلى 212970 عامل، وكذلك هبوط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة ما بين 1994 و1997.

خامسا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004

تم في هذا البرنامج تخصيص غلاف مالي يقدر ب 7 ملايير دولار أمريكي أولي لأجل إنشاء مشاريع استثمارية، ليصل إلى 16 مليار دولار بغية إضافة مشاريع إضافية جديدة، كما تمت في هذه الفترة إعادة استئناف المفاوضات لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، من خلال إعادة النظر والتغيير في السياسة الجبائية والجمركية وبالتالي توسيع درجة الانفتاح التجاري وزيادة تحرير السوق نحو التنافسية جانب واحد، اي في ظل وجود حماية للصناعة الناشئة وبعض الاستثناءات للتخفيض الجمركي، حيث كان حجم قائمة السلع المستثناة من تخفيض

[1] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الرسوم الجمركيةّ، بشكل كبير من خلال فرض تعريفة جمركية على القيمة سميت Droit additionnelle provisoire لحماية المنتجات التحويلية المصنعة، استمرت قائمة المنتجات الخاضعة إلى DAP لأجل السلع التجهيزات المصنعة محليا، ثم بدأ بالانخفاض من 48% لسنة 2002 إلى 36% في 2003، إلى 24% في سنة 2004.[1]

سادسا: البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005-2009

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان عن برامج جد طموحة تهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو[2].

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 114 مليار دولار، ليصل إلى 130 مليار دولار سنة 2009، كما يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى:[3]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

[1] نوارة سداوي، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[2] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[3] المرجع نفسه، ص 133.

- **مواصلة تكييف الأداء الاقتصادي والمالي الوطني مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والبنكي.**
- **استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.**
- **كما لا تنسى سبل التوجه نحو زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، حيث كان هناك التزام بالتخفيضات الجمركية.**

سابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE، 2010-2014[1]

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار، وهذا ف إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها مند عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد شمل هذا البرنامج تحقيق مايلي:

- **استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج اي ما يعادل 130 مليار دولار.**
- **إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار، كذلك خلال الفترة هذا البرنامج انخفضت الديون الخارجية من 5.681 مليار دولار إلى 3.010 مليار دولار في سنة 2014.**

ثامنا: البرنامج الجديد لدعم النمو الاقتصادي 2016-2035

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف يتمثل جلها في العمل على رفع الإنتاج الوطني، بالتركيز على القطاعات المتمثلة في الصناعات التحويلية، الزراعة الصيد والسياحة بغية رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات مع تعزيز الاستثمارات في البيئة التحتية دون الضرر

[1] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

بالقدرات الإنتاجية، إضافة إلى الاعتماد على إستراتيجية التنسيق بين الأعمال التجارية من خلال الربط بين سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة الاقتصاد الجزئي لتحسين القدرة التنافسية متبوعا بسياسة ترشيد[1] الإنفاق العام.

المبحث الثاني: اثر تطور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث تحليل واقع التجارة الخارجية من خلال الفترة 2004-2020 وهذا من خلال التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات الجزائرية وتبيين التوزيع الجغرافي لكليهما مع باقي دول العالم، بالإضافة إلى رصد وضعية الميزان التجاري وإبراز اثر الانفتاح التجاري على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2004-2020

سنحاول في هذا المطلب تحليل الصادرات الجزائرية وذلك من خلال تقديم الهيكل السلعي لصادرات الجزائر ومعرفة أهم الشركاء والزبائن التجاريين للجزائر.

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة

بمثل الشكل الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020 الذي نحاول من خلاله معرفة القيم التي أدتها الصادرات الجزائرية.

[1] نورة سداوي، مرجع سبق ذكره، ص126.

الشكل رقم (02): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020.

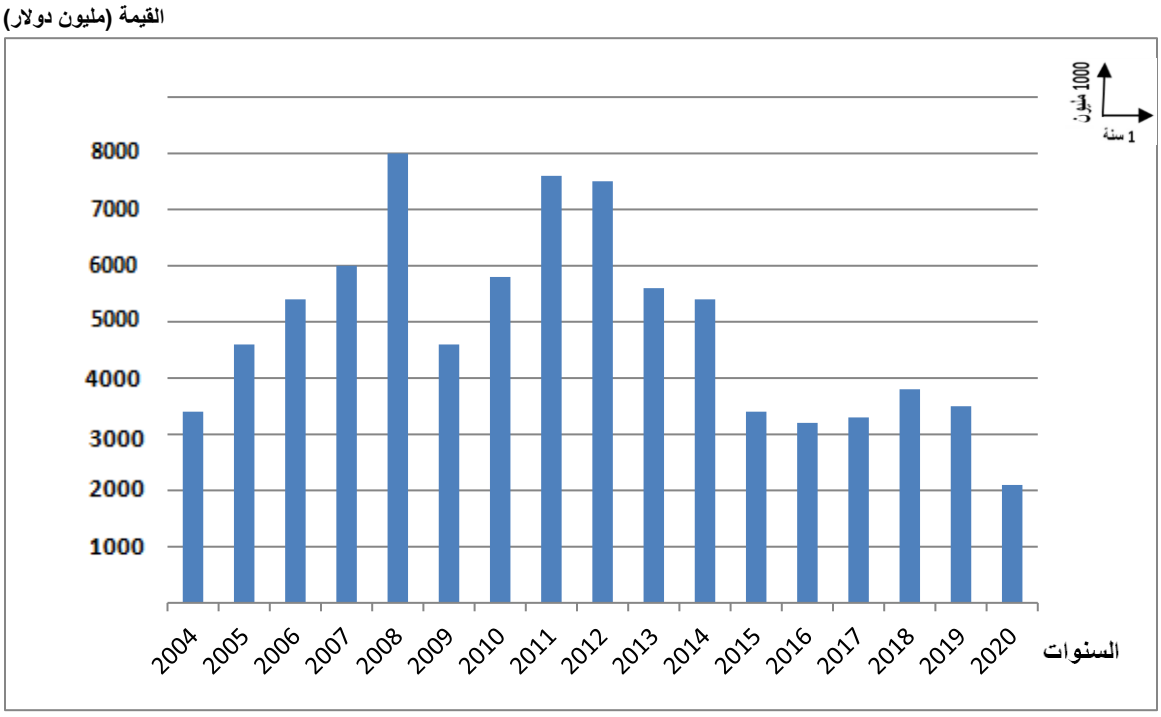

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (01).

ومن خلال الشكل رقم (02) والملحق رقم (01) نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تميزت بالارتفاع خلال الفترة 2004-2008، حيث قدرت سنة 2008 أين بلغت 79298 مليون دولار مسجلة أعلى قيمة لها، لتنخفض سنة 2009 إلى 45.194 مليون دولار ثم بقيت متذبذبة إلى غاية 2019، وهذا التدبدب تتحكم فيه أسعار البترول بالدرجة الأولى، إضافة إلى التقلبات الخارجية العالمية كالأزمة المالية العالمية وفي سنة 2020 شهدت الصادرات تراجع حاد لتبلغ

23.8 مليار دولار وهذا التراجع ناتج عن تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، بسبب انكماش الطلب نتيجة القيود في مواجهة جائحة كورونا COVID-19.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل الموالي تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020، ونظرا لان الصادرات الجزائرية اغلبها صادرات نفطية، وبالتالي يمكن تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية وصادرات غير نفطية.

الشكل رقم (03): تحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال 2004-2020.

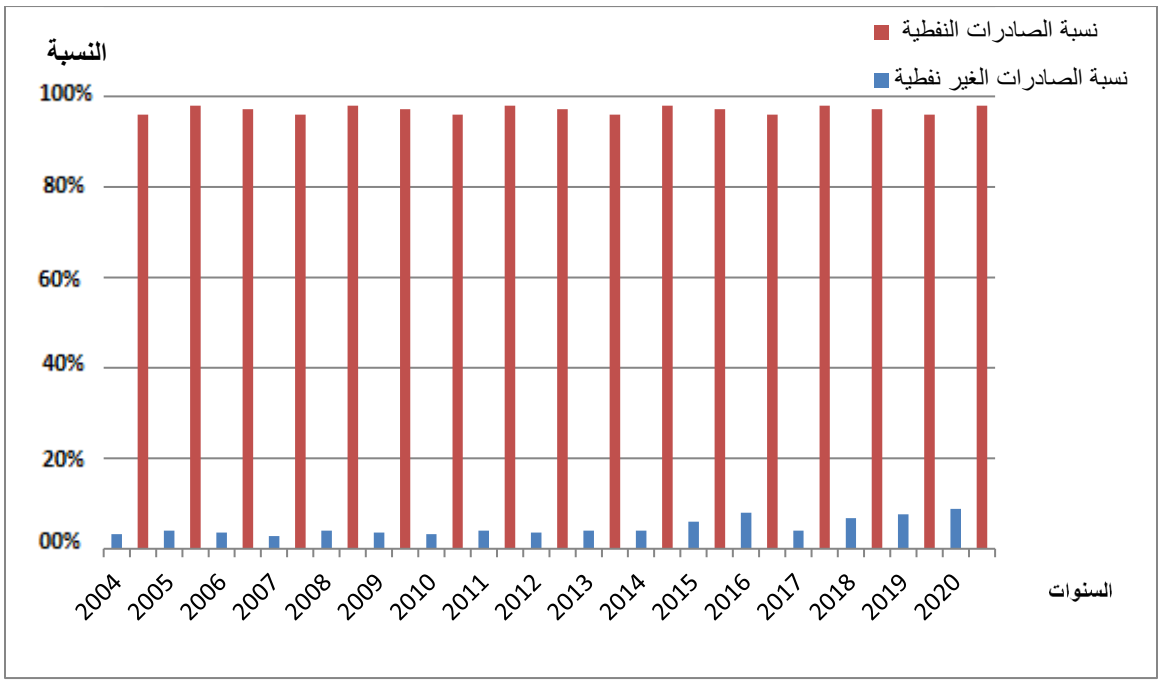

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 02.

من خلال الجدول في الملحق رقم (02) والرسم البياني الشكل رقم (03) نلاحظ أن صادرات الجزائر ترتكز بشكل كبير على الطاقة والمحروقات حيث تساهم بنسبة 98% من إجمالي الصادرات، فقد تزايدت قيمة صادرات الطاقة والمحروقات من سنة 2004 إلى سنة 2008 فقد انتقلت من 31302 مليون دولار سنة 2004، إلى 77361 مليون دولار سنة 2008، وهذا

بطبيعة الحال راجع للأسعار على مستوى الأسواق الدولية، وفي سنة 2009 انخفضت صادرات الجزائر من المحروقات لتصبح 44128 مليون دولار وهذا راجع للازمة المالية العامية ودخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود اثر سلبا على الطلب، وفي سنتي 2010 و714.27 مليون دولار سنة 2011، وعاودت الانخفاض في سنة 2012 وبقيت في تناقص لتبلغ قيمتها في سنة 2014 ما يقارب 60304 مليون دولار اي ما يعادل 95% من إجمالي الصادرات اي بقيمة 33250 مليون دولار نتيجة للصدمة البترولية منتصف سنة 2014 وانهيار الأسعار واستمر في الانخفاض لتصل سنة 2016 إلى 28137 مليون دولار بنسبة 93% وفي سنة 2020 قدرت الصادرات النفطية الجزائرية خلال الثلاثي الأول من السنة بـ 92% مسجلة بذلك تراجعا بفعل تهاوي أسعار النفط الراجع إلى الأزمة الصحية التي شهدها العالم (COVID-19).

اما صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2004-2013 كانت تشكل إلا الجزء الضئيل جدا من الصادرات حيث كانت تتراوح في القيمة 2% و3% وابتداء من سنة 2014 شهدت ارتفاع طفيف حيث قدرت بـ 4.10% وفي سنة 2015 قدرت بـ5.5% وفي سنة 2016 بلغت 6.03% وفي سنة 2017عادت للانخفاض لتصل إلى 3.9% ثم ارتفعت في السنوات الثلاث الأخيرة لتقدر سنة 2020 بـ7.6% من الصادرات الجزائرية لتظل قيمتها ضئيلة جدا من الصادرات وهذا بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي المحلي، وفشل السياسات الاقتصادية الغاوية لتجسيد سياسة تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، رغم كل الإجراءات التي اتخذتها الجزائر باقتصادها وعدم اعتمادها على المحروقات الأمر الذي جعل الجزائر مرتبطة بالثروة النفطية وتذبذبات أسعار السوق العالمية.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة

يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية الزبائن الرئيسيين للجزائر، والشكل الموالي يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2018.

الشكل رقم (4): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2018.

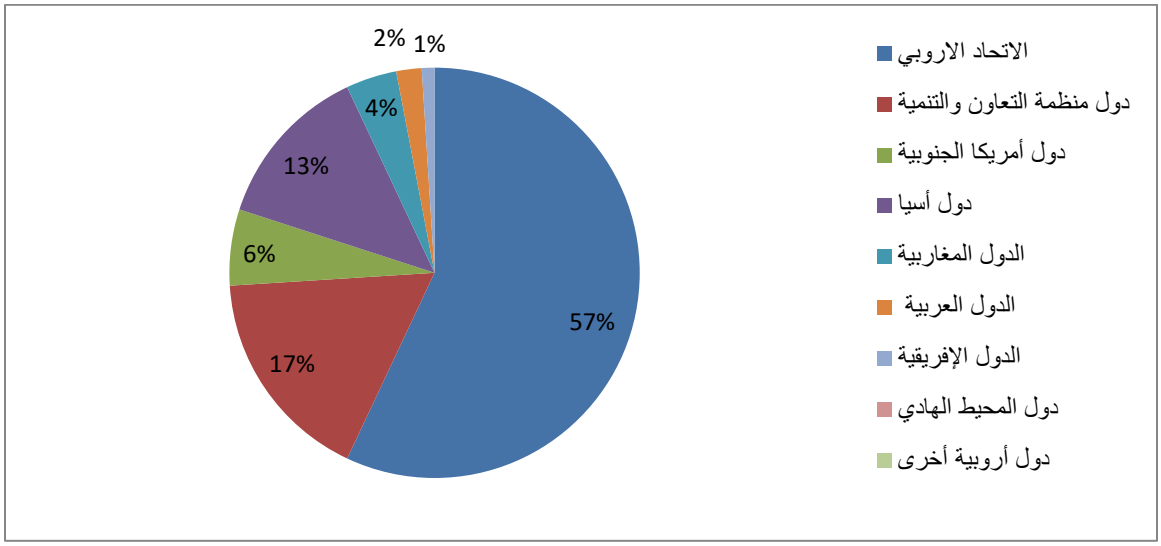

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (04).

من خلال الشكل رقم (04) والجدول في الملحق رقم (04) نلاحظ:

نجد أن الاتحاد الاروبي يحتل الصدارة فقد حافظ على المرتبة الأولى مند سنة 2004 إلى غاية سنة 2018 وذلك بنسبة 57% من إجمالي باقي مجموعات الدول رغم التراجع الطفيف سنتي 2007 و2009، فيعد الاتحاد الاروبي الزبون الأول لصادرات الجزائر فقد بلغت صادرات الجزائر للاتحاد الاروبي سنة 2018 ما يعادل 23386 مليون دولار، وتأتي منظمة التعاون والتنمية في المرتبة الثانية بنسبة 17% فقدرت قيمة صادرات الجزائر المنظمة التعاون والتنمية

سنة 2004 ما يقارب 10068 مليون دولار فبقيت في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت لتصبح قيمتها 15326 مليون دولار ثم عاودت الارتفاع في سنتي 2010 و2011 بقيمة 20287 و24059 بقيمة 5288 مليون دولار ثم شهدت ارتفاع طفيف حتى سنة 2018 بنسبة 6950 مليون دولار وتأتي آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 13 فقد شهدت دول آسيا إقبال على صادرات الجزائر لتبلغ أقصاها سنة 2011 قيمة 5168 مليون دولار، لتبدأ بالانخفاض لتبلغ في 2015 قيمة 3595 مليون دولار ثم ترتفع لأقصى قيمة لها سنة 2018 قيمة 5351 مليون دولار، ثم تأتي كل من دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 6% حيث شهدت ارتفاع ابتدءا من سنة 2004 بقيمة 1166 مليون دولار إلى قيمة 2179 مليون دولار خلال سنة 2008، ثم انخفضت إلى أدنى قيمة لها 1866 مليون دولار في سنة 2009 ثم عاودت الارتفاع لتبلغ سنة 2014 قيمة 3815 مليون دولار في سنة 2009 ثم عاودت الارتفاع لتبلغ سنة 2014 قيمة 3815 مليون دولار، لتسجل انخفاضا ملحوظا سنتي 2015 و2016 أين بلغت 2822 و2857 مليون دولار على التوالي ثم ارتفعت حيث قدرت سنة 2018 قيمة 3546 مليون دولار ثم تأتي كل من دول المغرب العربي والدول العربية والدول الإفريقية في المراكز الأخيرة من حيث تعاملها مع الجزائر في الصادرات بنسب متفاوتة.

على ضوء تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية. الملاحظ أن أهم الزبائن الرئيسيين للجزائر يتمركزون في كل من قارتي أروبا وأمريكا، ويمكن معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر خلال سنة 2020 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): أهم زبائن الجزائر في الصادرات 2020.

الدولة	القيمة (مليون دولار)	النسبة
ايطاليا	1.17 مليار	%15.44
فرنسا	1 مليار	%13.20
تركيا	705.03 مليون	%9.26

اسبانيا	627.8 مليون	%8.24
الصين	471.27 مليون	%6.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع: (2021/05/25)

الشكل رقم (05): أهم زبائن الجزائر في الصادرات لسنة 2020

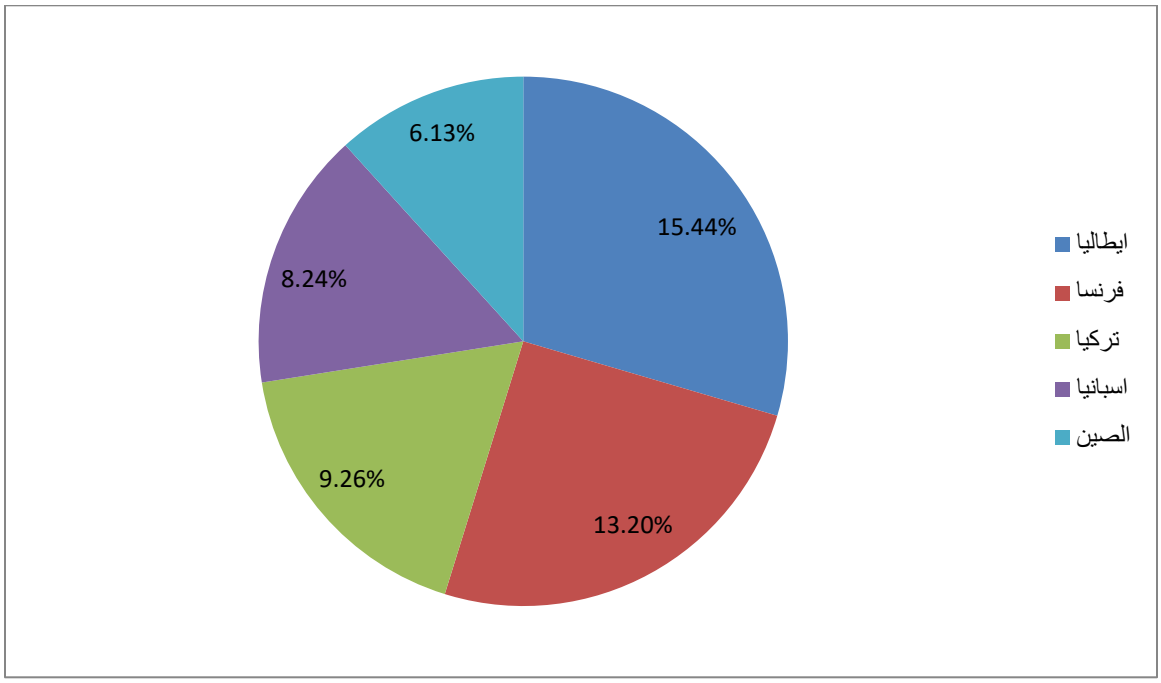

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (05) أعلاه يتضح أن ايطاليا هي أول عميل للجزائر في سنة 2020 حيث احتلت المرتبة الأولى بقيمة 1.17 مليار دولار بنسبة 15.44% من مجموع الدول الأخرى، وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية وذلك بقيمة 1 مليار دولار اي بنسبة

13.20%، اما تركيا فجاءت في المرتبة الثالثة بقيمة 705.03 مليون دولار اي بنسبة 9.26% ثم تليها اسبانيا بقيمة 627.8 مليون دولار اي بنسبة 8.24% ثم الصين بقيمة 471.27 مليون دولار اي بنسبة 6.19%.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2004-2020.

سنقوم من خلال هذا المطلب تحليل الواردات الجزائرية وذلك بعرض التركيبة السلعية لواردات الجزائر وتوزيعها الجغرافي في العالم وأيضا معرفة أهم ممولي الجزائر.

الفرع الأول: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

يوضح الشكل الموالي تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020.

الشكل رقم (06): تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2020.

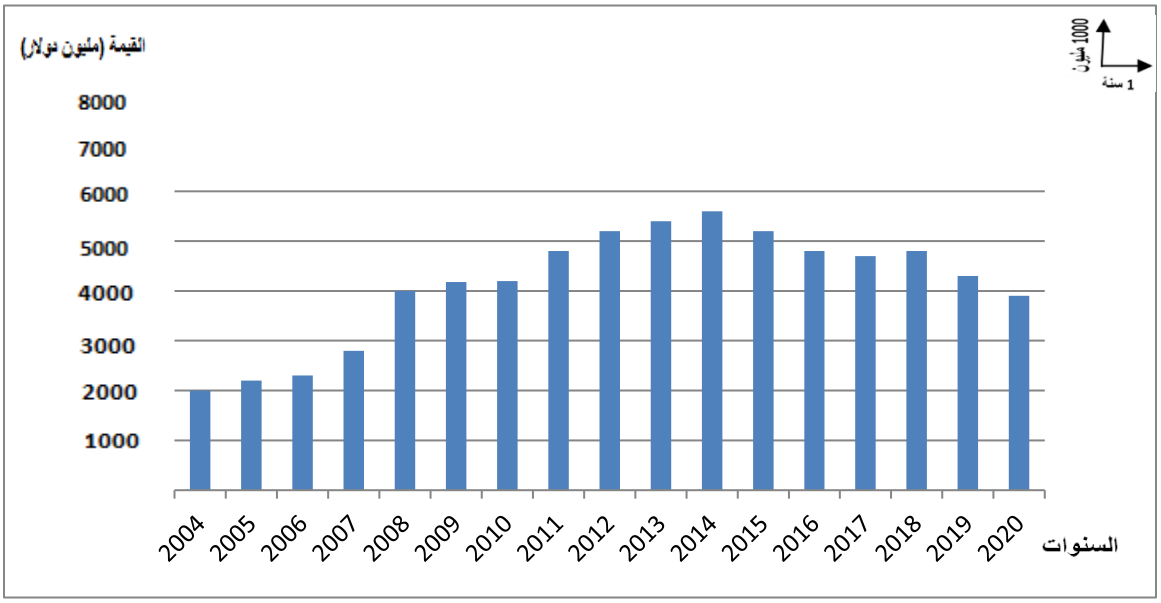

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (01).

اعتمادا على الجدول في الملحق رقم (01) والرسم البياني الشكل (06) نلاحظ أن واردات الجزائر في تزايد بشكل تصاعدي من سنة 2004 إلى غاية 2014، حيث سجلت الجزائر اقل قيمة في وارداتها سنة 2004 بقيمة 18308 دولار أمريكي وسجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 وذلك بقيمة 58580 دولار أمريكي، في حين سجلت تراجع طفيف في سنة 2009 فبعدما كانت قيمة الواردات في سنة 2008، تقدر بـ 39479 دولار أمريكي تراجعت في سنة 2009 لتصبح 39294 دولار أمريكي وهذا راجع لانخفاض سعر البترول وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، اما في السنوات الأخيرة من 2015 إلى غاية 2019 لاحظ انخفاض في قيمة الواردات حيث قدرت سنة 2015 ب51702 مليون دولار أمريكي والسبب الرئيسي للانخفاض راجع إلى الصدمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري مما أدى إلى إتباع إجراءات تمثلت في كبح قيمة الواردات من خلال وضع رخص الاستيراد، كما شهدت قيمة الواردات تراجع حاد خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 حيث قدرت بـ 34.4 مليار دولار أمريكي وذلك بسبب ركود الملاحة البحرية نتيجة انتشار فيروس كورونا في الصين الذي يعتبر الممون الأول للجزائر.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

يوضح الشكل الموالي تحليل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2019.

الشكل (07): تحليل التركيب السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2019.

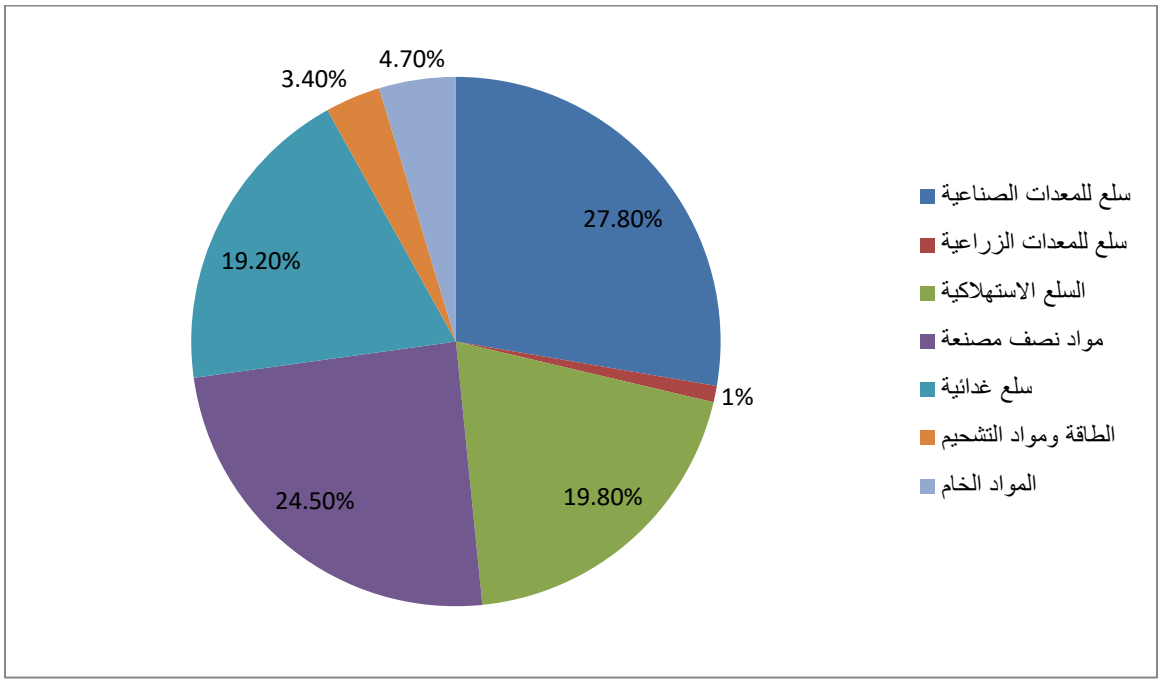

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على الشكل رقم (07) والجدول الملحق رقم (03) نلاحظ أن الواردات الجزائرية سيطرت عليها سلع المعدات الصناعية وقدرت بـ 27.08% لمدى أهميتها في الاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى النهوض بالقطاع الصناعي من خلال خدمة التصنيع من اجل التصدير حيث أخذت قيمتها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2004 بـ7139 مليون دولار اي بنسبة 38.9% من إجمالي الواردات، اما أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 18961 مليون دولار اي بنسبة 32.3% من إجمالي الواردات لتعاود الانخفاض حيث بلغت سنة 2016 قيمة 501 مليون دولار اي بنسبة 1.07% وتعتبر أدنى قيمة بلغتها دولار بنسبة 30.2% ثم انخفضت سنة 2019 لتقدر قيمة 10845 مليون دولار بنسبة 27.08%، لتأتي في المرتبة الثانية المواد النصف مصنعة بنسبة 24.5%، وقد قدرت قيمة الموارد نصف المصنعة المستوردة في 2004 بـ 3645 مليون دولار اي ما يمثل 19.90% من إجمالي الواردات لترتفع إلى 10014 مليون دولار اي بنسبة 25.3% سنة 2008، واستمرت في الارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة

12852 مليون دولار اي بنسبة 21.93%، ثم شهدت انخفاض في سنوات 2015، 2016، 2017 بقيم 12034، 11482، 10483 مليون دولار على الترتيب، ثم ارتفعت سنة 2018 إلى قيمة 13872 مليون دولار، ثم عاودت الانخفاض سنة 2019 بقيمة 9840 مليون دولار اي بنسبة 24.5%.

اما بالنسبة للسلع الاستهلاكية والسلع الغذائية تأتيان في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، حيث سجلت قيمة الواردات المستوردة من السلع الاستهلاكية غير الغذائية 7934 مليون دولار اي بنسبة 19.8% في سنة 2019، والواردات من السلع الغذائية سجلت في سنة 2019 قيمة 7694 مليون دولار بنسبة 19.2%، فنلاحظ أن كلتا الواردتين سلكتا نفس المسار في الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2004 سجلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية قيمة 2797 مليون دولار اي بنسبة 15.2% لتشهد ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2013 حيث سجلت قيمة 11210 مليون دولار ثم انخفضت في سنوات 2014، 2015، 2016 حيث قدرت ب 10334، 8676، 8275 مليون دولار على التوالي، لتعاود الارتفاع سنة 2017 إلى أعلى قيمة لها 13120 مليون دولار اي بنسبة 26.7% ثم انخفضت سنتي 2018، 2019 حيث بلغت سنة 2018قيمة 9312 مليون دولار بنسبة 20.1% وسنة 2019 بلغت قيمة 7934 مليون دولار اي بنسبة 19.8%.

في سنة 2004 سجلت السلع الغذائية قيمة 3597 مليون دولار اي بنسبة 19.6% وارتفعت لتبلغ سنة 2008 قيمة 7813 مليون دولار اي بنسبة 19.7% ثم شهدت انخفاض طفيف سنة 2009 بقيمة 5863 مليون دولار اي بنسبة 14.9% لتعاود الارتفاع حتى بلغت سنة 2014 أعلى قيمة لها 11005 مليون دولار بنسبة 18.7% وفي السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 شهدت قيمة الواردات من السلع الغذائية انخفاضا حيث قدرت بـ 9316، 8224، 8069، 8573، 7694 مليون دولار على الترتيب.

اما فيما يخص بقية المنتجات المستوردة من المواد الخام والطاقة وسلع المعدات الزراعية فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، حيث قدرت سنة 2019 المواد الخام بـ 4.7% من

إجمالي الواردات والطاقة بنسبة 3.4% وسلع المعدات الزراعية بنسبة 1% من إجمالي الواردات، وهذا لتوفر الجزائر على البترول ومنتجات الطاقة.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة

تتعامل الجزائر مع مجموعة من الأسواق الخارجية، والشكل الموالي يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2018.

الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2018.

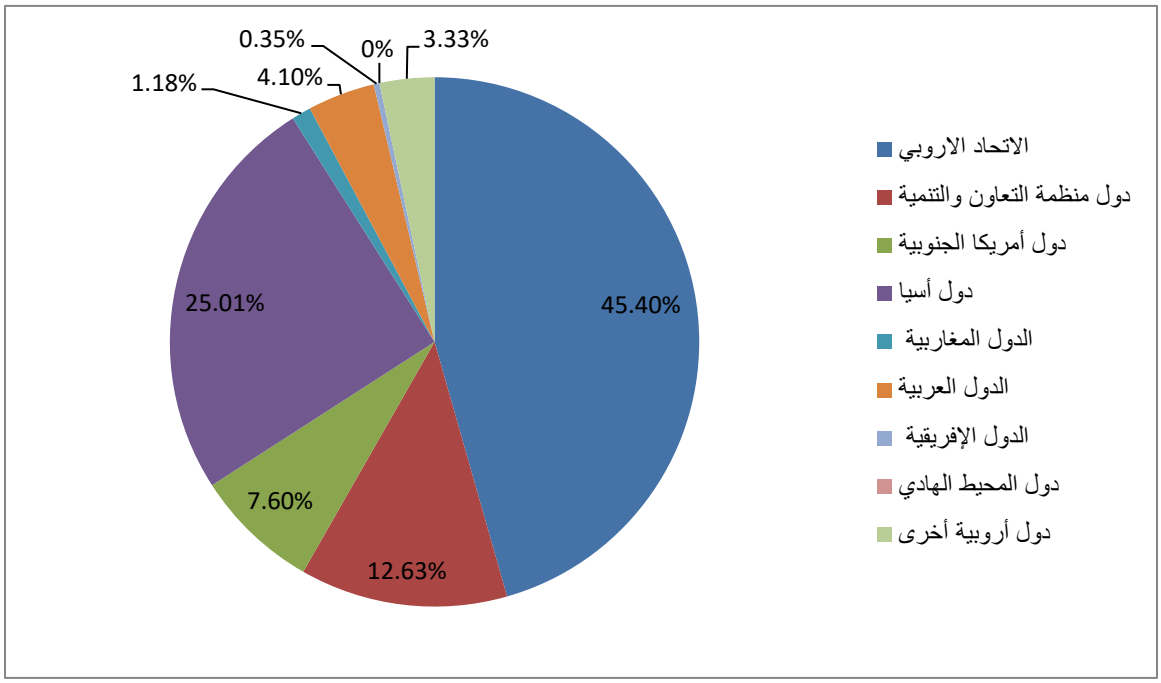

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (05).

يلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (05) والرسم البياني رقم (08) أعلاه نجد أن الاتحاد الاروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات التي تسجلها الجزائر، فنجد أن الاتحاد الاروبي يسجل النسبة الأكبر من حيث التوزيع الجغرافي للواردات وذلك بنسبة 45.4% لسنة 2018، حيث نلاحظ انه من سنة 2004 وهي في تزايد مستمر فقد بلغت سنة 2004 قيمة 10097 مليون دولار، اي بنسبة 55.15% حتى سنة 2014 وصلت إلى أعلى قيمة لها 29684 مليون دولار، بنسبة 50.67% من إجمالي الواردات، ثم شهدت تراجع في سنوات 2015، 2016، 2017، حيث قدرت بـ 25483، 22179، 20298 مليون دولار على التوالي حيث في سنة 2017 وصلت إلى أدنى قيمة وهذا راجع إلى الأزمة التي لحقت بالاقتصاديات البترولية عموما سنة 2014، ولجوء السلطات العليا إلى التضييق على الواردات اما بالنسبة للشريك الثاني فهي دول آسيا بنسبة 25.01% بقيمة 11557 مليون دولار في سنة 2018، فقد عرفت تحسنا ملحوظا منذ سنة 2004 فسجلت قيمة 1952 مليون دولار لترتفع إلى

12619 مليون دولار سنة 2014 بنسبة 21.5% مسجلة أعلى قيمة لها، ونلاحظ بعد سنة 2014 أن قيمة الواردات من هذه الدول لم تنخفض بشكل كبير حيث سجلت في سنوات 2015، 2016، 2017، 2018 قيمة 11850، 11618، 12369، 1157 مليون دولار على التوالي اي أنها لم تتأثر بالأزمة البترولية وهذا ما يفسر اعتماد الجزائر في اقتصادها بشكل كبير على هذه الدول خاصة فيما يتعلق باستيراد قطع الغيار المستعملة في مجال تركيب السيارات الآسيوية.

اما المرتبة الثالثة فتحتلها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بنسبة 12.63% اي قيمة 5837 مليون دولار سنة 2018، حيث كانت من سنة 2004 حتى سنة 2008 هي الشريك الثاني بعد الاتحاد الاروبي وكانت الواردات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اكبر من الواردات في الدول الآسيوية حيث قدرت سنة 2008 بقيمة 7245 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها، ثم انخفضت خلال الفترة 2009، 2013 لتصل قيمة 6965 مليون دولار سنة 2013، لترتفع سنة 2014 إلى قيمة 8436 مليون دولار، لتعاود الانخفاض سنة 2015 حتى سنة 2018 لتقدر بـ 5837 مليون دولار.

وبعدها دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.6% سنة 2018، حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة الواردات من هذه الدول من قيمة 1166 مليون دولار سنة 2004 إلى قيمة 2179 مليون دولار، لتعاود الارتفاع من سنة 2010 حتى سنة 2014 حيث بلغت أقصى قيمة لها 3815 مليون دولار نلاحظ انخفاض في سنتي 2015 و 2016 وذلك بقيم 2822 و2857 مليون دولار على التوالي، لتعاود الارتفاع سنتي 2017 و2018 اما باقي دول العالم كانت مساهمتها في الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة لا تتعدى 8.9% حيث قدرت قيمة الواردات الجزائرية من الدول العربية بنسبة 4.12%، في سنة 2018، ومن الدول الاروبية الأخرى نسبة 3.33% والدول المغاربية 1.18%، والدول الإفريقية 0.35%.

على ضوء تحليل التوزيع الجغرافي في الواردات الجزائرية، يمكن معرفة أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر في تجارتها الخارجية في مجال الاستيراد، خلال سنة 2020 من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): أهم موردي الجزائر لسنة 2020.

الدولة	القيمة (مليون دولار)	النسبة
الصين	1.55 مليار	%17
فرنسا	951.99 مليون دولار	%10.44
ايطاليا	741.71 مليون دولار	%8.13
اسبانيا	570.36 مليون	%6.25
ألمانيا	558.78 مليون	%6.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http://www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع: (2021/05/25).

الشكل رقم (09): أهم موردي الجزائر سنة 2020

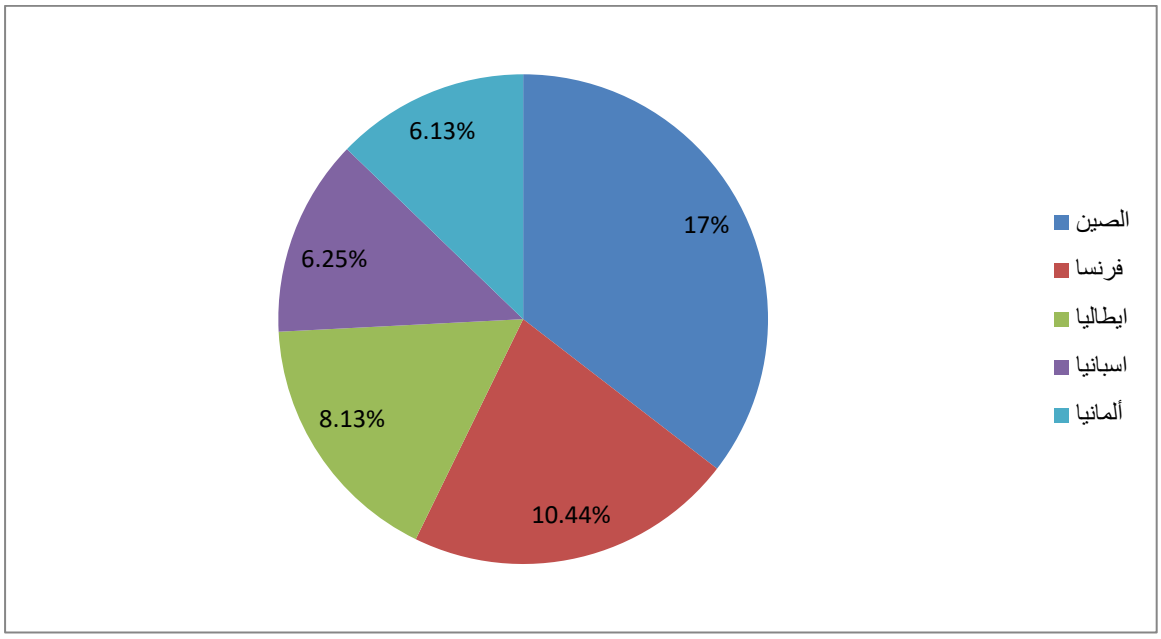

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (04).

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (09) أعلاه يتضح لنا أن سنة 2020 سجلتا أول مورد للجزائر وهي الصين وذلك بقيمة 11.5 مليار دولار اي بنسبة 17% من مجموع الدول الأخرى، وخير دليل على ذلك غزو المنتجات الصينية للأسواق الجزائرية بشكل مذهل، وتأتي فرنسا

في المرتبة الثانية بعد الصين بقيمة 951.99 مليون دولار اي بنسبة 10.44% ثم تأتي ايطاليا في المرتبة الثالثة بقيمة 741.71 مليون دولار اي بنسبة 8.13%، اما المرتبة الرابعة عادت لاسبانيا بقيمة 570.36 مليون دولار، اي بنسبة 6.13%.

من خلال تحليل البيانات الإحصائية السابقة يتضح لنا أن المبادلات التجارية الجزائرية تبقى تحت سيطرة قطاع المحروقات، رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من اصطلاحات تتماشى مع سياسة الانفتاح التجاري، وكذلك يتبين لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الاروبي في مجال الصادرات والواردات، وهذا راجع إلى قرب المسافة، حيث تعتبر تكاليف النقل محدد رئيسي لاتجاه المبادلات التجارية الدولية، وكذلك اتفاق الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2004-2019.

سنحاول من خلال هذا المطلب إسقاط الضوء على الميزان التجاري الجزائري وتطوره من سنة 2004 إلى 2019 وسنقارن بين صادرات الجزائر وارداتها.

الفرع الأول: تحليل ومقارنة صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

الشكل رقم (10): تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

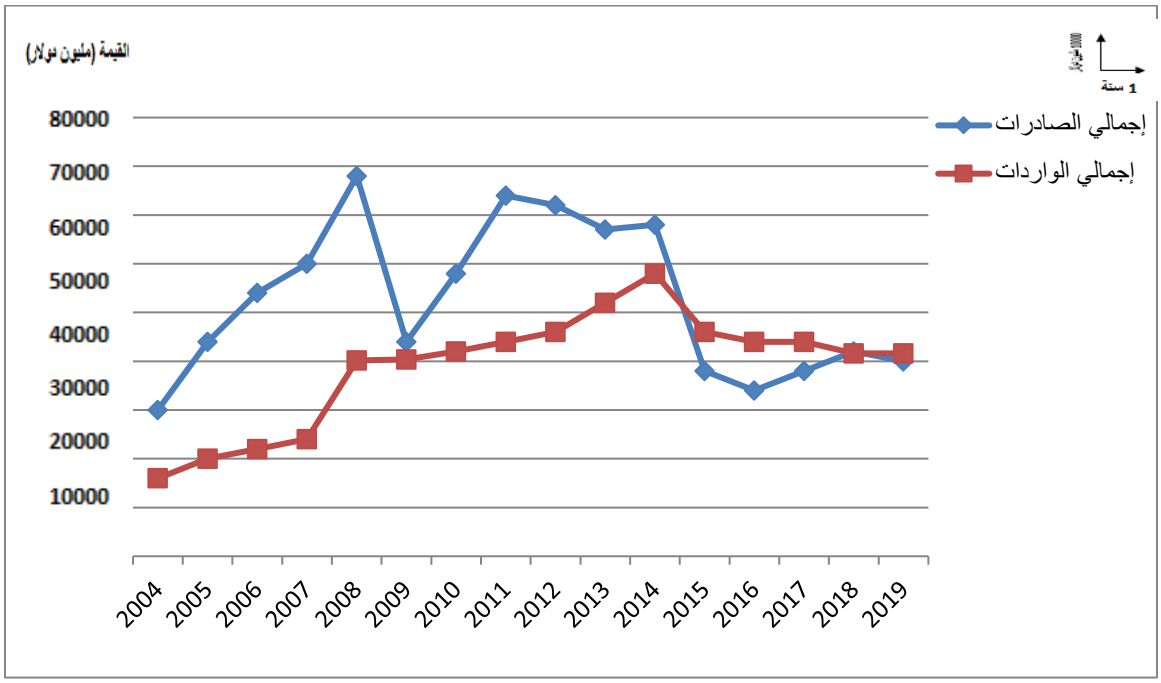

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) والملحق رقم (01) أن الصادرات الجزائرية في تطور مستمر من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 حيث قدرت سنة 2004 بـ 32.083 مليون دولار لتبلغ سنة 2008 قيمة 79.298 مليون دولار وتعتبر أعلى قيمة لها أين تراجعت سنة 2009 إلى 45194 مليون دولار، وبعدها عاودت في الارتفاع سنتي 2010 و2011 لتقدر بـ 57052 و73489 مليون دولار على التوالي، ومن سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 شهدت انخفاض ملحوظ حيث سجلت سنة 2012، 71866 مليون دولار لتنخفض إلى 29943 مليون دولار وهي أدنى قيمة للصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة، وارتفعت سنتي 2017، 2018 حيث قدرت 341168 و 41168 مليون دولار على الترتيب، ثم انخفضت إلى 34992 مليون دولار سنة 2019.

اما عن إجمالي الواردات في الجزائر فهي ارتفعت من سنة 2004 حيث قدرت بـ 18308 مليون دولار إلى غاية سنة 2014 بقيمة 58580 مليون دولار، وانخفضت بعد ذلك حتى بلغت سنة 2019 قيمة 40040 مليون دولار، وبذلك نلاحظ تغلب الصادرات على الواردات خلال طول

الفترة 2004-2014 وهذا ما جعل الميزان التجاري الجزائري موجبا طوال هذه الفترة، وثم نلاحظ من سنة 2015 إلى سنة 2019 تغلب الواردات على الصادرات وهذا ما جعل الميزان التجاري الجزائري سالبا في هذه الفترة.

الفرع الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري 2004-2019.

الشكل رقم (11): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2004-2019).

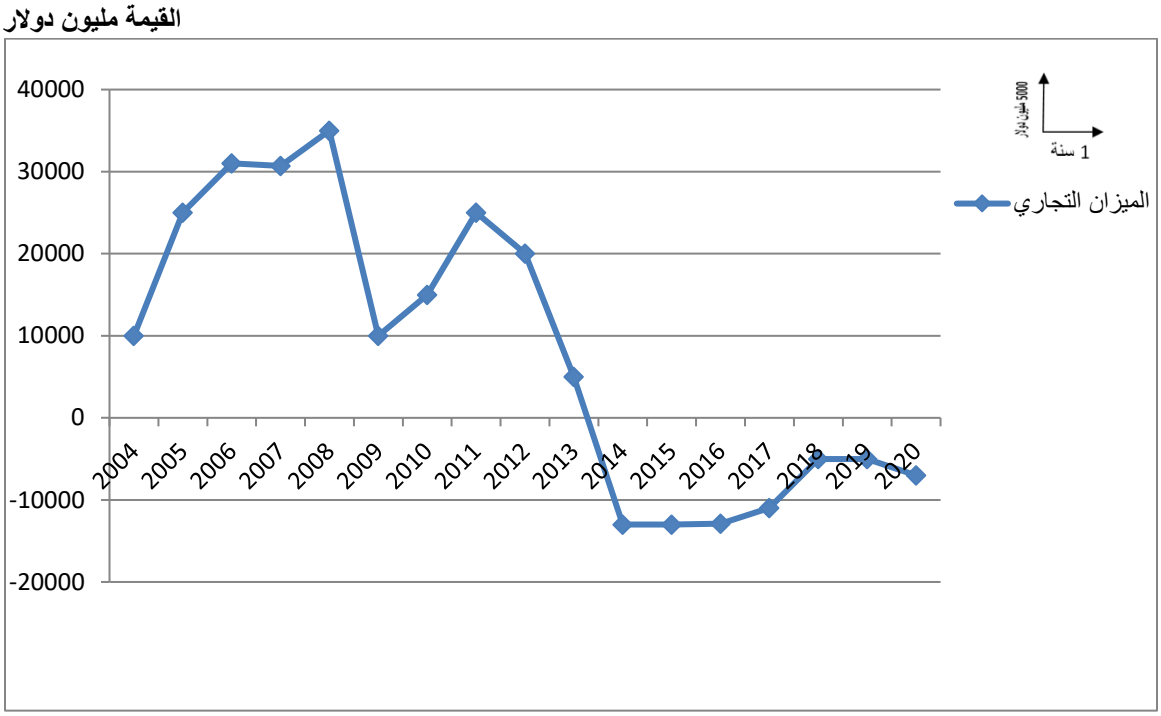

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على المعطيات الواردة في الملحق رقم (01).

يلاحظ من الجدول في الملحق رقم (01) والشكل رقم (11) أن رصيد الميزان التجاري كان موجبا خلال الفترة 2004-2004 وشهد ارتفاعا مستمرا من سنة 2004 بقيمة 13775 مليون دولار ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2008 أين سجل 39819 مليون دولار وهي أعلى قيمة سجلها في هاته الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بالدرجة الأولى، وفي سنة 2009 سجل انخفاض كبير بقيمة 5900 مليون دولار ويعود السبب هنا إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام، والأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض

الطلب على البترول وانخفاض أسعارها ليتحسن قليلا في سنة 2010 بفائض بلغ 16580 مليون دولار ثم عاود الارتفاع ليسجل اكبر قيمة سنة 2011 بـ 26236 مليون دولار وفي سنة 2012 عاود رصيد الميزان التجاري في الانخفاض المستمر بقيمة 21488 مليون دولار ليصل إلى قيمة 4306 مليون دولار وذلك سنة 2014، وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار البترول في هذه السنة وارتفاع واردات الجزائر كما رأينا سابقا، ليبقى متدهورا في السنوات الموالية 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، برصيد سلبي، فقد سجل قيمة (6938-) مليون دولار سنة 2019 ويرجع السبب الرئيسي كما ذكرناه إلى انخفاض أسعار البترول.

المطلب الرابع: علاقة الانفتاح التجاري بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب عرض وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشير إلى وضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP، البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2019 وذلك لإبراز اثر الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

يستعمل الناتج الإجمالي GDP لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة زمنية معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يمكن تصور قوة التنمية الاقتصادية للجزائر، الجدول الموالي يستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، من سنة 2004-2019.

الجدول رقم (05): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة نمو GDP
2004	85.32499881	%4.3
2005	103.1982285	%5.9
2006	117.0273047	%1.6
2007	134.9770877	%3.3
2008	171.0006919	%2.3
2009	137.2110399	%1.6
2010	161.2072687	%3.6
2011	200.0130514	%2.8
2012	209.0473893	%3.3
2013	209.7226755	%2.7
2014	213.9831078	%3.8
2015	164.7794677	%3.7
2016	160	%3.2
2017	170.2	%3.1
2018	175.4	%1.2
2019	171.1	%0.8

الوحدة = 1 مليار دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على pubdocs.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: (2020/05/01).

الشكل رقم (12): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

نسبة % GDP

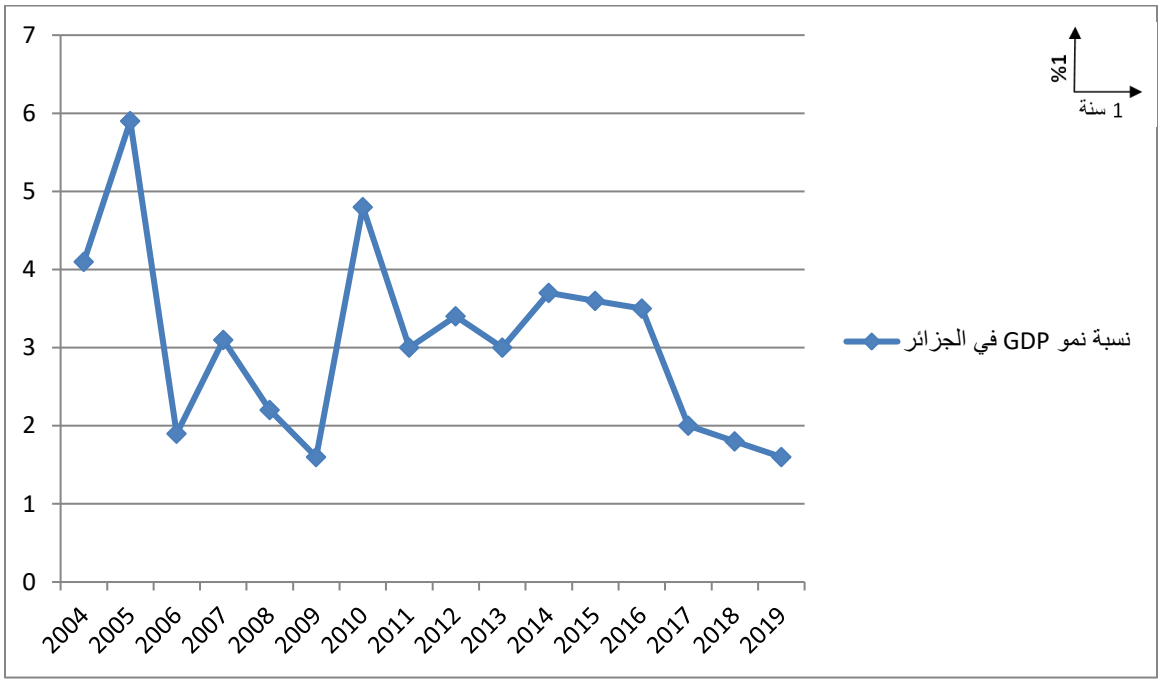

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (05).

من خلال معطيات الجدول رقم (05) والشكل البياني (12) أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2019)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 85.32 مليار دولار أمريكي في سنة 2004، وارتفع إلى 103.1982285 مليار دولار أمريكي سنة 2005 بنسبة نمو 5.9% وهي أعلى مستوى له خلال هذه الفترة لكنه عرف تراجعا سنة 2006 حيث قدرت نسبة نمو GDP في هذه السنة 1.6%، ثم عاود الارتفاع في سنة 2007 بنسبة 2.3% و 1.6% على التوالي، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008، وفي سنة 2010 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر بـ 161 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 3.6% وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع إلى أن وصل إلى 3.7% في سنتي 2014-2015 وهذا راجع إلى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول، اما في السنوات الأخيرة فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي نمطا تنازليا فبلغ سنة 2016 3.2% وسنة 2017 1.3% اما سنة 2018 حقق نسبة قدرها 1.2%، وأخيرا سنة 2019 بلغ أدنى قيمة له خلال هذه الفترة 0.8%.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة

يمثل الجدول الموالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 ومن خلاله يمكن معرفة مدى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تخفيض مستويات البطالة.

الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2004-2019)

السنوات	معدل البطالة
2004	%17.7
2005	%15.3
2006	%12.3
2007	%13.8
2008	%11.3
2009	%10.16
2010	%9.93
2011	%10
2012	%10.97
2013	%9.82
2014	%10.6
2015	%11.2
2016	%10.5
2017	%12.3
2018	%11.7
2019	%11.4

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر، بالاطلاع على:www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/06/01.

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (13): تطور معدلات البطالة في الجزائر (2004-2019)

معدل البطالة %

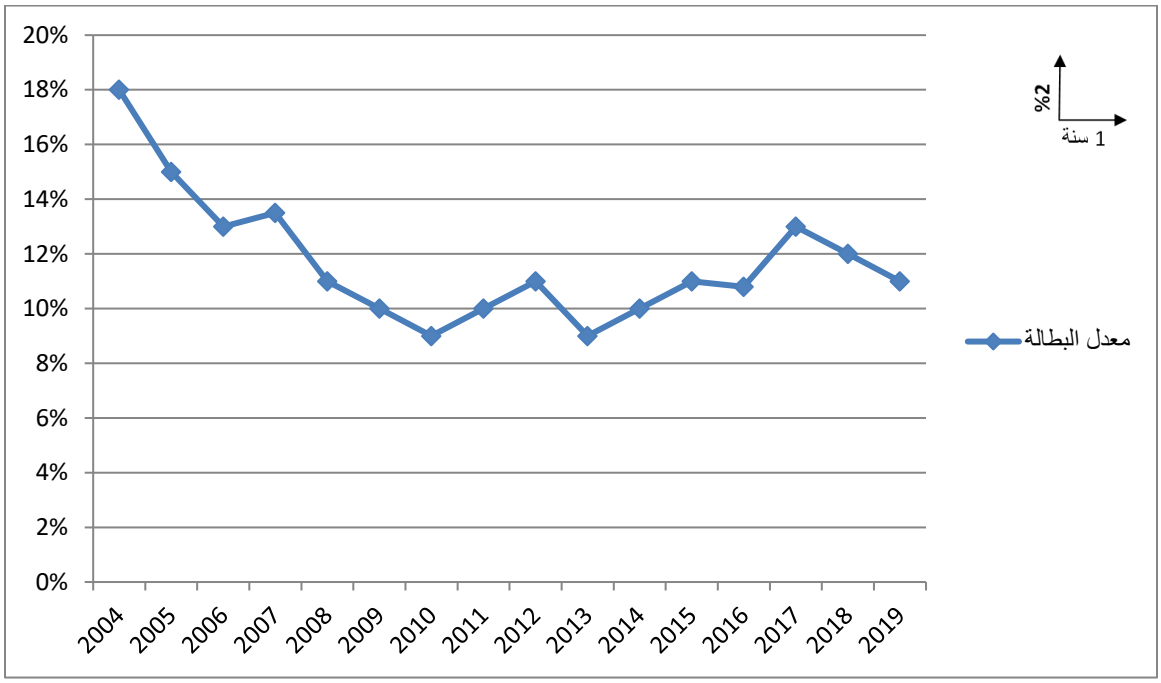

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (06)

يظهر من خلال الجدول رقم (06) والشكل البياني رقم (13) أن هناك تذبذب في معدلات البطالة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2019، حيث نلاحظ سنة 2004 سجلت 17.7% معدل البطالة وبدأت في الانخفاض لتقدر بـ 9.96% في سنة 2010 وذلك بسبب زيادة موارد الجزائر من البترول وتحرك الاستثمارات العمومية وهذا ما انعكس على معدلات البطالة من خلال توفير مناصب الشغل ثم انتقل إلى 10% في سنة 2011، و10.97% في سنة 2012، كما عاود الانخفاض إلى 9.82% سنة 2013، وانخفاضه إلى 10.5% سنة 2016 وهو مؤشر ايجابي للجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، لترتفع سنة 2017 إلى 12.3% ثم تعاود الانخفاض سنتي 2018 و2019 بمعدل 11.7% و11.4% على التوالي.

الفرع الثالث: تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.

يمثل الجدول الموالي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

الجدول رقم (07): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2004-2018)

الوحدة = 1 مليار دولار أمريكي.

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر
2004	0.882
2005	1.081
2006	1.79
2007	1.66
2008	2.64
2009	2.75
2010	2.30
2011	2.57
2012	1.50
2013	1.69
2014	1.50
2015	-0.53
2016	1.64
2017	1.20
2018	0.79

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على البنك العالمي www.banque-mondial، تاريخ الاطلاع (2021/06/01).

ويمكن ترجمة الجدول السابق في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (14): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2004-2018)

الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة مليار دولار)

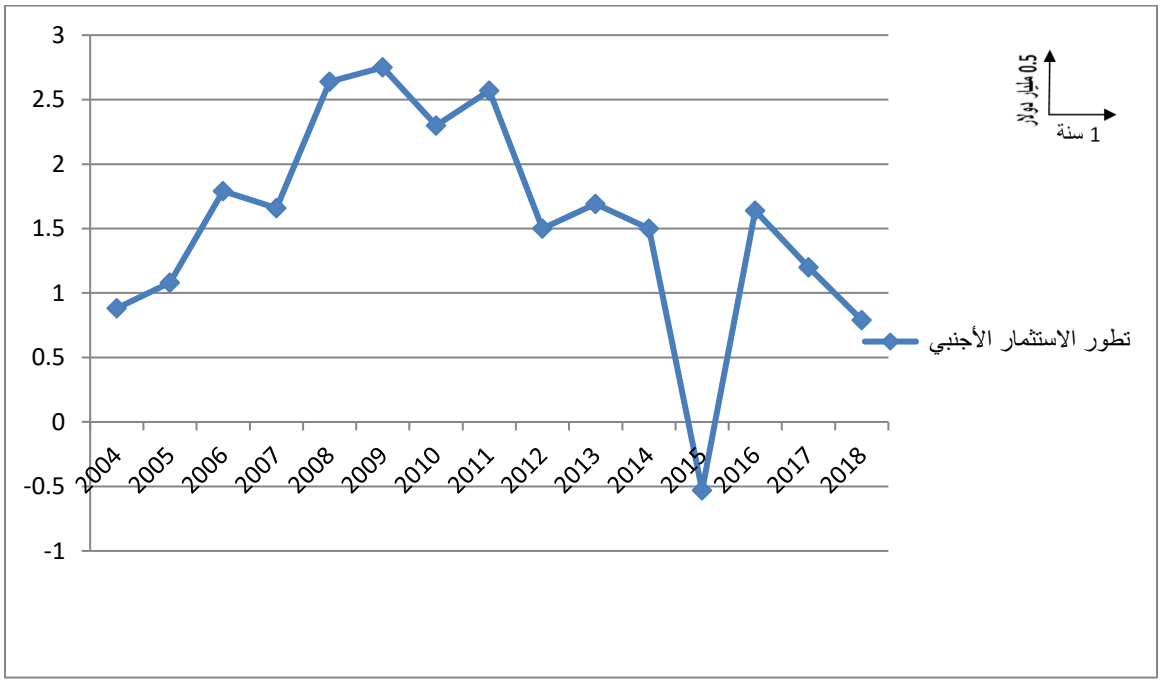

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الجدول رقم (07)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل البياني رقم (14) نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2009، حيث نلاحظ في سنة 2004 سجل قيمة 0.882 مليار دولار ثم استمر في الارتفاع ليبلغ إلى قيم التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة في سنة 2009 بقيمة 2.75 مليار دولار، لتنخفض بعد ذلك إلى 2.30 مليار دولار سنة 2010، وتعاود الارتفاع سنة 2011 إلى 2.57 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2012 إلى قيمة 1.69 مليار دولار، ثم انخفضت انخفاض ضئيل في سنة 2013 بمقدار 1.69 مليار دولار، ثم انخفضت انخفاض ضئيل في سنة 2014، لتبلغ 1.50 مليار دولار، لتأتي سنة 2015، وتسجل الاستثمارات الأجنبية عجز بـ 0.53- مليار دولار وهذا راجع إلى تأثر قطاع المحروقات والطاقة الذي يؤثر على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لتعود تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للارتفاع سنة 2016 بقيمة 164 مليار دولار، و2017 بقيمة 120 مليار دولار، ليسجل سنة 2018 و2019 انخفاض قدر بـ 0.79 مليار دولار، وهذا الانخفاض راجع إلى تفشي ظاهرة الفساد في القطاع العمومي ومحاكمة كبار

المسؤولين المتورطين في قضايا المال العام، حيث قلل من فرص التحفيز لدى المستثمر الأجنبي في الجزائر.

ومن هذا التحليل نلاحظ أن قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضئيلة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة في الجزائر.

المبحث الثالث: آفاق وتحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير القطاعات الاقتصادية وفي ظل هيمنة منظمة التجارة العالمية على كل المبادلات التجارية الدولية صار لزام على الجزائر أن تدخل تحت مظلة المنظمة لكي تحمي حقوقها وتضمن لنفسها حصة من المبادلات التجارية التي تتم بين أطرافها.[1]

الفرع الأول: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT، لكن انطلاقا من مارس 1965، استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987، وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر وشاركت الجزائر في جولة الاوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر مند سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[2]

ومما لاشك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

---

[1] مصراوي منيرة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاتقصادية الراهنة - دراسة حالة الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجيستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص155.

[2] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الاورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارية العالمية مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص 115.

[3] المرجع نفسه، ص ص 115-116.

– إنعاش الاقتصاد الوطني: من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

– تحفيز وتشجيع الاستثمارات: أن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة اكبر لجلب المستثمرين الأجانب، ولذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي تعود باستثمارات هامة على الجزائر.

– التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية: وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية.

ويرجع عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن حصرها فيما يلي:

- **أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري:[1] تتمثل في غياب إستراتيجية واضحة وارتكاز الجرائم على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الاروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى:**
  - **عدم تفويض المفاوض الجزائري على صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة الاعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.**

[1] مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 156

- **عدم تحديد اي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية، فتغير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية افقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعيين وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.**

➢ **أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية:[1] إن الدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمنا باهظا لان الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت في الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر أنداك لكن انطلاقا ومن سنة 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها مع قواعد المنظمة، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترقى بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة والتي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة والتي منها باشر المفاوضات بعد الجزائر.**

➢ **أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري:[2] وتتعلق أساسا بالأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، إذ أن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.**

[1] مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره ، ص 157.
[2] فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

الفرع الثاني: حتمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، للخروج بالبلاد من النفق المظلم على وضع اقتصادي أفضل، لذا فهناك دوافع يجب على الجزائر أن تدرسها بعناية حتى يمكن لها الخروج بفكرة صائبة لإصدار قرار الانضمام بشكل نهائي[1].

ضرورة الانضمام:

قد تعتمد الجزائر في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على النقاط التالية:[2]

– انهيار المعسكر الشيوعي التي كانت معظم الدول النامية ومنها الجزائر تبني اقتصادها عليه.

– اتجاه معظم دول العالم بعد التوتر في العلاقات الاقتصادية الدورية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو تحرير تجارتها الخارجية وذلك برفع القيود الجمركية على حدودها بعد الاستقلال.

– استفادة الجزائر كبقية الدول المستعمرة سابقا من طرف بلدان متعاقبة وبهذا أصبحت مجبرة على احترام القواعد والمبادئ العامة للغات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية).

– توجه اقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة التي تنصب بقالب يخضع لها نظام جديد يعتبر منظمة التجارة العالمية طرفا فيه.

---

[1] مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية "معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر 2008.

– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت من متطلبات النظام العالمي الجديد وليس مصلحة الجزائر بقاء بمعزل عنه والمشاركة في معاملة يكون بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية من طرف إدارة الغات GATT شجعت الكثير من الدول النامية منها الجزائر على التفكير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

إن التطلعات المستقبلية الهادفة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي من حالة أفضل، ورغبة الجزائر في الانتقال من اقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك عن طريق القيام بعدة إصلاحات ليأتي برغبة الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1]، وكما هو معلوم فإن وراء كل عمل مجموعة من الدوافع، ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:[2]

- **لجوء الجزائر إلى فتح اقتصادها على التجارة الدولية باعتبارها عضو سابق في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال التعديل الذي يشهده النظام الجمركي.**
- **استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي (FMI) خلال التسعينات الذي اجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.**
- **تحديد المكانة الاقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم العالمي الجديد.**
- **الانفتاح الذي استفادت منه الجزائر من السوق الدولية على الصادرات الأجنبية، ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري بحيث يليه نقص التبادلات التجارية الذي أدى إلى تقليل الموارد**

[1] مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 159.
[2] سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

المالية، حيث أن أغلبية هذه الموارد تتشكل من صادرات المحروقات التي تمثل 97% من إيرادات البلاد، ولهذا كانت تفكر في آليات تحرير التبادل والاستثمار لتقوية الطاقة الإنتاجية للبلاد. وبالتالي الانفتاح على السوق العالمية.

- توسيع ميدان المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في السوق العالمية.
- تسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري.
- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: شروط وإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يلتزم البلد الساعي للانضمام بعدة شروط تمليها عليه الدول الأعضاء في المنظمة وعلى الجزائر إذا أرادت الانضمام أن تقوم بتشريع اقتصادي يتطابق مع قوانين المنظمة والعمل جاهدة على توفير مجموعة من الشروط التي يمكن أن نقسمها إلى قسمين.[1]

1. الشروط العامة:

يحق لأي دولة أو إقليم اقتصادي أو اتحاد جمركي أن يتمتع بحرية كاملة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية في الانضمام للمنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء وتتلخص هذه الشروط في قبول نتائج جولة الاوروغواي ككل وتقديم الالتزامات في مجال السلع والخدمات من ناحية ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين على الأقل عملية البث في طلبات الانضمام بأغلبية "3/2" أصوات الدول

[1] مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الأعضاء والتي تلتزم بالتقدم حولها مع مختلف الأعضاء على أن يتم التوصل حول التزامات العضو الجديد.[1]

2. الشروط الخاصة:

إن من أهم الشروط الخاصة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها والتي يجب على الجزائر القيام بها تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الدولية بالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.[2]

إجراءات التقديم والقبول في المنظمة:

يتم قبول اي دولة كعضو في المنظمة العالمية للتجارة باعتماد إحدى الطريقتين أو كلتيهما.[3]

الطريقة الأولى:

تتلقى الدول المعنية رسائل من لجنة متخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة، وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيض في تعريفتها الجمركية.

الطريقة الثانية:

تتقدم الدول الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضا في التعريفة الجمركية وفي نفس الوقت تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية.

[1] سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.
[2] المرجع نفسه، ص 50.
[3] سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره ، ص50.

المطلب الثالث: تحديات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: ايجابيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مكاسب تتمثل في العناصر التالية:

- **إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم بناءًا على الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات من طرف الجزائر ضمن خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي ستعزز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحاتها.**
- **أن استجابة الاستثمارات الأجنبية لمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية التي انبثقت من جولة الاوروغواي بعد التوقيع على الاتفاقات الجديدة في مراكش، وبالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الأموال الأجنبية بدون أن تسمح للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري (مبدأ الدولة الأكثر رعاية).**
- **أن التخفيض التدريجي للإعانات المقدمة لصادرات المنتجات الزراعية من طرف الدولة المصدرة سيثقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستوردة صافية للغذاء.**
- **إذا لم تنظم الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها لن تتمكن من الدفاع عن مصالحها ولا الاستفادة من مجموع الإجراءات الممنوحة للدول النامية.**
- **أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الترتيبات التي خرجت بها اتفاقية جولة الاوروغواي والداعية إلى المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية.**
- **أن تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية يعني مواجهة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة شرسة من المؤسسات الأجنبية رغم أن اتفاقات الغات (سابقا) أقرت إجراءات لحماية ووقاية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية لكن تم تحديدها بفترات زمنية وتتميز بالصفة المؤقتة أو الانتقالية.**

[1] كمال رزيق ومسدور فارس، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص ص5-6.

- أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أنها ستقبل بإجراء تنازلات جمركية وهذا يعني تراجعا كبيرا في إيرادات خزينة الدولة، هذه الخسارة لابد أن تعوض عن طريق زيادة الصادرات.

الفرع الثاني: سلبيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة[1]

كما لا ننسى أن لهذا الانضمام أثار سلبية على الصعيد الاجتماعي والسياسي نذكر منها مايلي:

- **تفاقم مشكلة البطالة في المدى القصير، وذلك نتيجة تسريح عمال المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة، ونعني المؤسسات الخاصة والعامة.**
- **تصاعد الإضرابات العمالية المناهضة للانضمام والتي تدرك خطر المؤسسات الأجنبية التي لم تتمكن من تصريف منتجاتها في العالم المتقدم لتجد أمامها عالما متخلفا يرى الجودة في كل ماهو أجنبي خاصة إذا كان بأسعار مغرية.**
- **تضخم الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة عدم تكافئ الفرص في اقتصاد تستولي الطبقة الغنية على 20% من ثرواته.**
- **انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة المنظمة نتيجة العناصر السالفة الذكر.**

هذه بصفة عامة بعض الآثار التي يمكن أن تنجم عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة إذا لم نبذل جهودا لمواجهة مخاطر الانضمام أو على الأقل محاول وضع الحواجز الممكنة التي تساعد على التخفيف من اثر صدمة الانضمام والتي يمكن أن نقترح منها العناصر التالية:

- **إعادة تأهيل المؤسسة الجزائرية العمومية كانت أو الخاصة، بما يعطيها القدرة على منافسة المؤسسات الأجنبية القوية مقارنة مع مؤسساتنا، وبالتالي مراجعة كل المناهج الخاصة بتسيير مؤسساتنا واعتماد الطرق الحديثة في إدارة الأعمال.**
- **التخلص من المؤسسات التي أثبتت فشلها حتى في غياب المنافسة المحلية والأجنبية ومحاول إعادة تخصيصها لممارسة نشاطات تكون مؤهلة لها.**

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، مرجع سبق ذكره، ص06.

- البحث في المنتجات التي يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتخصص فيها وينافس بها المنتجات الأجنبية.
- تفعيل دور التكوين داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على كل المستويات بما فيها المسؤولين الساميين في المؤسسة.
- اعتماد المشاريع الكبرى التي تمتص البطالة التي تنجم عن الانضمام وتلك التي تعاني منها حاليا.
- اعتماد التكوين المتخصص الذي يحتاجه سوق العمل وهذا على كل المستويات التعليمية بما فيها الجامعية حتى لا نستمر في تكوين البطالين مستقبلا.
- البحث في كيفية اعتماد التقنيات الإشهارية الحديثة التي يمكنها أن توصل المنتوج الجزائري إلى المستهلك في كل أنحاء العالم ونقصد بذلك الإشهار الالكتروني.
- التفكير في اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بما تحمل من كل التقنيات المتعلقة بها، تكنولوجيا قانونية ...الخ.
- وبصفة عامة اعتماد المقاييس العالمية في التسيير الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تتبع مسار تحرير التجارة في الجزائر من مرحلة رقابة الدول للتجارة الخارجية (1962-1969) إلى مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989) ثم الانتقال إلى عرض مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والمتعلقة بقطاع التجارة الخارجية.

ومن خلال تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال مرحلة الانفتاح التجاري، نلاحظ عدم تحسن وضعية الاقتصاد الوطني، حيث لم يساهم الانفتاح التجاري في الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات اما في جانب الواردات نلاحظ أن النسبة الأكبر من الواردات هي سلع التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة، اما بالنسبة لزبائن الجزائر فنجد في المرتبة الأولى الاتحاد الأوروبي من ناحية الصادرات، اما بالنسبة للواردات الملاحظ أيضا هيمنة الاتحاد الاروبي مع تسجيل نسبة معتبرة لدول أسيا خاصة الصين، اما بالنسبة لوضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة المدروسة، كان موجبا خلال الفترة 2004-2014، وسالبا خلال الفترة 2015-2019، وهذا راجع للظروف الاقتصادية الجزائرية وانخفاض في أسعار البترول.

وفيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر تم عرض وتحليل مجموعة من المتغيرات الهامة في الاقتصاد الوطني، كالناتج المحلي الإجمالي، البطالة الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توصلنا إلى مبادرة الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتحقيق الأمن والاستقرار وبهدف إقامة اقتصاد حر وفعال مندمج في السوق العالمية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

أن الانفتاح التجاري ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول النامية التي تسعى لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهو يعتبر مؤشر هام على قدرة الدول الإنتاجية، وقدرة الدول على التصدير والاستيراد، وينعكس ذلك على المتغيرات الاقتصادية وعلى التنمية الاقتصادية من ناتج محلي إجمالي، استثمار أجنبي مباشر وغيرها...

فقد تم تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري فيما بين الدول في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي عملت على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق، اما بالنسبة للجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة والهادفة التي تمس كافة القطاعات خاصة قطاع التجارة الخارجية، كان على الجزائر السعي نحو التعامل مع المؤسسات الدولية (المنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) وذلك نظرا للأحداث التي شهدها العالم المتمثلة في الأزمات التي تؤثر سلبا على عائدات الجزائر كون اغلب صادراتها مكونة من النفط والغاز ومشتقاتها، كما قامت بالتخلي عن احتكار الدول للقطاع الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق، حيث تم تحرير قطاع التجارة الخارجية تدريجيا وتم إصدار المراسيم والقوانين التي تجسد تحريرها، بداية من سنة 1994، حيث قامت بتخفيض الحواجز الجمركية، التخلي عن نظام الحصص، إنشاء العديد من الهيئات بهدف تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما قامت بإبرام اتفاقية الشراكة والسعي المستمر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

فمن خلال إشكالية البحث التي تتمحور حول الإجابة عن مدى تأثير الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر تم الوقوف على أهم جوانب الموضوع لهذا أردنا اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

1. سياسة الانفتاح التجاري يقصد بها تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية، وميزان المعاملات الرأسمالية، اي الانفتاح على السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من كافة القيود والعقبات والدول النامية عاجزة على الاندماج بشكل ايجابي في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2. التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكية شاملة تؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة من اجل الوصول إلى حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية أفضل، واهم النظريات المفسرة لها والتي تم التطرق إليها في دراستنا هي نظرية التنمية المتوازنة وغير المتوازنة، نظرية الدفعة القوية، نظرية مراحل النمو، نظرية التغيير الهيكلي، نظرية التبعية الدولية، النظرية الكلاسيكية الجديدة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3. سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير على الهيكل السلعي، والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الجزائر وبالتالي تؤثر على وضعية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المتغيرات الاقتصادية، كزيادة الناتج المحلي الإجمالي، التقليل من البطاقة، زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي المستثمر، ومنه الفرضية الثانية صحيحة لكنها غير كاملة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية تواجهها الكثير من الصعوبات والمشاكل كون الدول النامية غير قادرة على الصمود في وجه الصدمات التي تتعرض لها نتيجة تحرير التجارة الخارجية، فهي لا تزال قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة سواء من حيث جودة الإنتاج أو انخفاض الأسعار حيث على الدول النامية أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

2. يعتبر الحل الأمثل للدول النامية من اجل الخروج من التخلف الاقتصادي الاعتماد على متطلبات وعناصر التنمية الاقتصادية التي تمثلت في خلق إطار ملائم لعملية التنمية وإنشاء قاعدة للتصنيع وكذلك العمل على رفع المستوى الاستثماري.

3. تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول فهو يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية مما قد يدفع إلى زيادة الاستهلاك، مما ينعكس على الطلب بارتفاعه، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل ومن ثم الزيادة في الدخول ومنه فان تحرير التجارة يساعد على معالجة الفقر وعدالة توزيع الدخل.

4. كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر من خلال مسيرتها اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية السبعينات أين عملت على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار) وصولا إلى مرحلة التحرير، كما سنت العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم وتسهيل حركة هذه الأخيرة.

5. أن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج التنموية تجعل من الصعب تحقيقها إذ أن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة يتطلب إتباع الحكومة إستراتيجية واضحة وطويلة الأجل.

6. من خلال تحليل الميزان التجاري، تبين لنا انه كان متذبذبا خلال فترة الدراسة 2004-2019 والسبب الرئيسي يرجع للصدمات البترولية وهذا دلالة على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي معتمد كليا على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95% من مجموع الصادرات الإجمالية وأما ما يتعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى، فنجدها في الغالب تصل إلى 3% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من قدرات من شأنها أن تساهم في رفع هذه النسبة إلى مستويات مقبولة.

7. يتوقف معدل الناتج المحلي الإنتاجي في الجزائر بالدرجة الأولى على ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

8. من خلال تحليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر تبين أن هناك تدهور في المناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

9. أن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لم تكن مدروسة بالشكل الذي تسعى فيه الجزائر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، فقد خلفت العديد من المشاكل كإغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الأجنبية المصنعة –خاصة الصينية– مما أدى إلى أضرار جسيمة في بعض الصناعات المحلية الناشئة.

10. كما انه من خلال تحليلنا للتوجه الجديد للتجارة الخارجية في ضل الانتقال إلى اقتصاد السوق يتضح جليا أن الجزائر شرعت في مفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنظمة إليها.

المقترحات والتوصيات:

- **ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري بوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك باستغلال الموارد المتاحة لإحداث تنمية حقيقية.**
- **على الجزائر إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية والعمل على توفر الاستقرار السياسي والأمني لتشجيع وجدب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها لتوفير العملة الصعبة والتكنولوجيا الحديثة.**
- **يستوجب على الوفد الجزائري المفاوض في إطار السعي للانضمام إلى قطاعات الاقتصاد الجزائري بشكل جدي وموضوعي.**
- **العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي للبترول لأجل الخروج من دائرة الخطر التي من الممكن أن تصيب هذا المنتوج في الأسواق العالمية.**

- ضرورة الاعتماد على الذات للحصول على تمويل التنمية الاقتصادية، والتخلي من فكرة الاعتماد على العالم الخارجي.
- على الجزائر أن تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية مما يخدم المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الأجنبي المباشر لإعطاء ديناميكية أكثر للسوق الداخلية والتنافس من اجل الدخول إلى الأسواق الأجنبية.
- على الجزائر أن تسعى للانضمام إلى اكبر التكتلات الاقتصادية للاستفادة من عملية الاندماج وزيادة المكاسب من التبادل التجاري وتنشيط العملية التصديرية.

آفاق الدراسة:

تبقى هذه الدراسة محاولة بسيطة للتطرق إلى اثر الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية في الجزائر وتبقى منقوصة من عدة أمور، إلا أنها يمكن أن تكون في حد ذاتها منطلق لدراسات مقترحة مستقبلا، ومن بين هذه المواضيع مايلي:

- اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر.
- اثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في إطار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إبراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشرق للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
2. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
3. جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، دار النشر، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
4. جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000.
6. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.
7. سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004.
8. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2008.
9. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
10. صفوت عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1996.
11. طارق الجبلي، التجارة الخارجية، دار الصفاء، الأردن، 2001.
12. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، الطبعة الأولى، لبنان، 1981.

13. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.

14. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017.

15. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

16. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

17. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.

18. علي جدوع الشرقات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

19. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.

20. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

21. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

22. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

23. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

24. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

25. ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

26. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.

27. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

ب. الأطروحات والمذكرات:

1. أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية، آفاق ما بعد 2017- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017.

2. بن سيد احمد مليكة، الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة، دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية- أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2010-2011.

3. حداد بسطالي، اثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

4. حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأمور البترولية في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015

5. حميدة أوكيل، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

6. خالد عياد نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

7. خديجة خنطيط، اثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2010–2011.

8. دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980–2013)– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

9. زيرمي نعيمة، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

10. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق– مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2010–2011.

11. سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

12. صورية مساني، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2011–2012.

13. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010–2011.

14. عثمان علام، تمويل التنمية في الدول الإسلامية، حالة الدول الأقل نموا– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

ج. المجلات والدوريات:

1. حسين عباس حسين الشمري وكريم عبيس حسان، تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة، بحث في جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.
2. علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
3. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

د. الملتقيات:

1. كمال رزيق، مسدور فارس، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2001-2002.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ammor Belhimer, La datte extérieur de L'Algérie, Casbah Edition, Alger 1998.
2. Hocine Benissad, Algérie restructuration reforme Economiques, OPU, 1994.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. www.diouane.gov.dz
2. www.banque.mondial

3. www.bank-of-algeria.dz

4. www.ons.dz.

5. pubdocs.worldbank.org

الملاحق

الملحق رقم (01): إحصائيات من إجمالي الصادرات إجمالي الواردات والميزان التجاري خلال الفترة (2004-2020)

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2004	32.083	18.308	13.775
2005	46.001	20.357	25.644
2006	54.613	21.456	33.157
2007	60.163	27.631	32.532
2008	79.298	39.479	39.819
2009	45.194	39.294	5900
2010	57.053	40.473	16.580
2011	73.489	47.247	26.236
2012	71.866	50.378	9946
2013	64.974	55.028	4306
2014	62.886	58.580	-16.483
2015	35.219	51702	-16.784
2016	29.943	46.727	-11.192
2017	347.61	45.953	-4540
2018	41790	46.330	-6938
2019	43992	400.40	
2020	23.8	344	

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات في المراجع التالية:

1- إحصائيات المركز الوطني الإعلامي وإحصائيات الجمارك الجزائرية، بالاطلاع على الموقع: www.diouane.gov.dz و www.ons.dz

2- التقارير السنوية الخاصة ببنك الجزائر، بالاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

3- بيانات البنك الدولي، بالاطلاع على الموقع: www.banque.mondial

الملحق رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2020)

السنوات		السلع الغذائية	الطاقة والمحروقات	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	سلع التجهيز الصناعي	سلع التجهيز الزراعي	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	المجموع
2004	القيمة	59	31302	14	47	0	571	90	32083
	النسبة	%0.18	97.5	%0.04	%0.14	%0	%1.77	%0.28	
2005	القيمة	67	43094	19	36	0	651	134	46001
	النسبة	%93.6	93.6	%0.04	%0.07	%0	%1.41	%0.29	
2006	القيمة	73	53429	43	44	1	828	195	54613
	النسبة	%97.8	97.8	%0.07	%0.08	%0	%1.51	%0.35	
2007	القيمة	88	58831	35	46	0	993	169	60163
	النسبة	%97.7	97.7	%0.05	%0.07	ù0	%1.65	%0.28	
2008	القيمة	119	77361	32	67	1	1384	334	79298
	النسبة	%97.5	97.5	%0.04	%0.08	%0	%1.74	%0.42	
2009	القيمة	113	44128	49	42	0	692	170	45194
	النسبة	%97.6	97.6	%0.10	%0.09	%0	%1.53	%0.37	
2010	القيمة	315	55527	30	30	1	1056	94	57052
	النسبة	%97.3	97.3	%0.05	%0.05	%0	%1.85	%0.16	
2011	القيمة	355	71427	15	35	0	1496	161	73489
	النسبة	%97.1	97.1	%0.02	%0.04	%0	%2.03	%0.21	
2012	القيمة	315	69804	19	32	1	1527	168	71866
	النسبة	%97.1	97.1	%0.02	%0.04	%0	%2.12	%0.23	
2013	القيمة	402	62960	17	28	0	1458	109	64974
	النسبة	%96.9	96.9	%0.02	%0.04	%0	%2.24	%0.16	
2014	القيمة	323	60304	11	16	2	2121	109	62886
	النسبة	%95.8	95.8	%0.01	%0.02	%0	%3.37	%0.17	
2015	القيمة	235	33.250	11	19	1	1597	106	35219
	النسبة	%94.4	94.4	%0.03	%0.05	%0	%4.53	%0.30	
2016	القيمة	327	28137	19	54	0	1321	85	29943
	النسبة	%93.9	93.9	%0.06	%0.18	%0	%4.41	%0.28	
2017	القيمة	350	33202	20	78	0	845	73	34569
	النسبة	%1.01	96.04	%0.05	%0.22	%0	%2.44	%0.21	
2018	القيمة	373	38338	33	90	0	2242	92	41168
	النسبة	%0.90	93.12	%0.08	%0.21	%0	%5.44	%0.22	
2019	القيمة	406	32926	36	83	0	1445	96	34992
	النسبة	%1.16	94.09	%0.10	%0.23	%0	%4.12	%0.27	
2020	القيمة	40.1		16	19	0	57.43	28.15	
	النسبة					%0			

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الموجودة في المراجع الموثقة في الملحق رقم (01)

الملحق رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2018)

السنوات		الاتحاد الاروبي	دول المحيط الهادي	دول منظمة التعاون والتنمية	دول أروبية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية	دول أسيا	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2004	القيمة	18325	-	10068	1480	604	604	699	337	26	31713
	النسبة	%57.7		%31.7	%4.6	%1.9	%1.9	%2.2	%1.06	%0.08	
2005	القيمة	25593	-	14963	3124	621	621	12.8	418	49	46001
	النسبة	%55.6		%32.5	%6.7	%1.3	%1.3	%2.6	%0.9	%0.1	
2006	القيمة	288750	-	20546	2398	591	591	1792	515	14	54613
	النسبة	%52.02		%37.6	%4.3	%1.08	%1.08	%3.28	%0.9	%0.02	
2007	القيمة	26833	55	25387	2596	479	479	4004	760	42	60163
	النسبة	%4.47	%0.09	%42.1	%4.3	%0.79	%0.79	%6.6	%1.2	%0.06	
2008	القيمة	41246	-	28614	2875	797	797	3765	1626	365	79298
	النسبة	%52.01		%36.08	%3.6	%1	%1	%4.74	%2.05	%0.4	
2009	القيمة	23186	-	15326	1841	564	564	3320	857	93	45194
	النسبة	%51.3		%33.9	%4.07	%1.2	%1.2	%7.3	%1.8	%0.2	
2010	القيمة	28009	-	20278	2620	694	694	4082	1281	79	57053
	النسبة	%49		%35.5	%4.5	%1.2	%1.2	%7.1	%2.2	%0.13	
2011	القيمة	37307	41	24059	4270	810	810	5168	1586	146	73489
	النسبة	%50.7	%0.05	%32.7	%5.8	%1.1	%1.1	%7.03	%2.15	%0.19	
2012	القيمة	39797	-	20029	4228	958	958	4683	2073	62	71866
	النسبة	%55.3		%27.8	%5.8	%1.3	%1.3	%6.5	%2.8	%0.08	
2013	القيمة	41277	-	12210	3211	797	797	4697	2639	91	64974
	النسبة	%63.5		%18.7	%4.9	%1.2	%1.2	%7.2	%4.06	%0.14	
2014	القيمة	40378	-	10344	3183	648	648	5060	3065	110	62886
	النسبة	%64.2		%16.4	%5.06	%1.03	%1.03	%8.04	%4.8	%0.17	
2015	القيمة	22976	71	5288	37	1683	572	2409	1550	82	34668
	النسبة	%66.2	%0.2	%15.2	%0.1	%4.8	%1.6	%6.9	%4.4	%0.2	
2016	القيمة	16739	-	6251	80	1678	385	2331	1368	51	28883
	النسبة	%57.9	-	%21.6	%0.2	%5.8	%1.3	%8.07	%4.7	%0.17	
2017	القيمة	20386	71	6465	40	2530	799	3595	1273	103	35191
	النسبة	%57.9	%0.2	%18.3	%0.1	%7.1	%2.2	%10.2	%3.6	%0.29	
2018	القيمة	23386	-	6950	40	2660	712	5351	1669	132	41168
	النسبة	%57	-	16.8	%0.09	%6.46	%2	%13	%4	%1	

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في المراجع الموثقة في الملحق رقم (01).

المحلق رقم (04): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2004-2020)

السنوات		السلع الغذائية	الطاقة والمحروقات	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	سلع التجهيز الصناعي	سلع التجهيز الزراعي	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	المجموع
2004	القيمة	3597	173	2797	7139	173	3645	784	18308
	النسبة	%19.6	%0.94	%15.2	%38.9	%0.94	%19.9	%4.2	
2005	القيمة	3587	212	3107	8452	160	4088	751	20357
	النسبة	%17.6	%1.04	%15.26	%41.5	%0.78	%20.08	%3.6	
2006	القيمة	3800	244	3011	8528	96	4934	843	21456
	النسبة	%17.7	%1.13	%14.03	%39.7	%10.44	%22.9	%3.9	
2007	القيمة	4954	324	3751	10026	146	7105	1325	27631
	النسبة	%17.9	%1.17	%13.57	%36.2	%0.52	%25.7	%4.7	
2008	القيمة	7813	594	6397	13093	174	10014	1394	39479
	النسبة	%19.7	%1.50	%0.15	%33.1	%0.44	%25.3	%3.5	
2009	القيمة	5863	549	6145	15139	233	10165	1200	39294
	النسبة	%14.9	%1.39	%15.63	%38.5	%0.59	%25.8	%3.05	
2010	القيمة	6058	955	5836	15776	341	10098	1409	40473
	النسبة	%14.9	%2.35	%14.41	%38.9	%0.84	%24.9	%3.4	
2011	القيمة	9850	1164	7328	16050	387	10685	1783	47247
	النسبة	%20.8	%2.46	%15.50	%33.9	%0.81	%22.6	%3.7	
2012	القيمة	9022	4955	9997	13404	330	10629	1839	50376
	النسبة	%17.9	%9.83	%19.84	%26.6	%0.65	%21.09	%3.6	
2013	القيمة	9580	4385	11210	16194	508	11310	1841	55028
	النسبة	%17.4	%7.96	%20.37	%29.4	%0.92	%20.5	%3.3	
2014	القيمة	11005	2879	10334	18961	658	12852	1891	58580
	النسبة	%18.7	%4.91	%16.64	%32.3	%1.12	%21.9	%3.2	
2015	القيمة	9316	2376	8676	17076	664	12034	1560	51702
	النسبة	%18.01	%4.59	%16.7	%33.02	%1.28	%23.27	%3.01	
2016	القيمة	8224	1292	8275	501	15394	11482	1559	46727
	النسبة	%17.6	%2.76	%17.7	%1.07	%32.9	%24.5	%3.33	
2017	القيمة	8069	1899	13120	13368	585	10483	1456	48980
	النسبة	%16.4	%3.87	%26.7	%27.2	%1.19	%21.4	%2.97	
2018	القيمة	8573	977	9312	13996	9756	13872	1814	46197
	النسبة	%18.5	%2.11	%20.1	%30.2	%21.1	%30.02	%3.92	
2019	القيمة	7694	1369	7934	10845	437	9840	1921	40040
	النسبة	%19.2	%3.4	%19.8	%27.08	%1.09	%24.5	%4.79	
2020	القيمة	441	4646	47687	682	3562	941	80586	34.4
	النسبة								

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الإحصائيات الموجودة في المراجع الموثقة في الملحق رقم (01).

الملحق رقم (05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2004-2018).

السنوات		الاتحاد الاروبي	دول المحيط الهادي	دول منظمة التعاون والتنمية	دول أروبية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية	دول أسيا	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2004	القيمة	10097	56	3071	1097	1166	525	1952	169	175	18308
	النسبة	%55.5	%0.30	%16.77	%5.99	%6.36	%2.86	%10.6	%0.92	%0.95	
2005	القيمة	11219	-	3506	1088	1248	387	2504	217	148	20357
	النسبة	%55.1	-	%17.2	%5.34	%6.13	%1.90	%12.3	%1.06	%0.72	
2006	القيمة	11729	-	2738	777	1281	493	3055	235	144	21456
	النسبة	%54.6		%12.7	%3.6	%5.9	%2.2	%14.2	1.02%	0.67%	
2007	القيمة	14427	-	5363	715	1672	621	4318	284	231	27631
	النسبة	%52.2		%19.4	%2.5	%6.05	%2.2	%15.6	%1.02	%0.83	
2008	القيمة	20985	-	7245	659	2179	705	6916	395	395	39479
	النسبة	%53.1		%18.3	%1.6	%5.5	%1.7	%17.5	%1	%1	
2009	القيمة	20772	2	6435	728	1866	1089	7574	478	350	39294
	النسبة	%52.8	%0	%16.3	%1.8	%4.7	%2.7	%19.2	%1.2	%0.89	
2010	القيمة	20704	-	6519	388	2380	1262	8280	544	396	40473
	النسبة	%51.1		%16.1	%0.9	%5.8	%3.1	%20.4	%1.3	%0.97	
2011	القيمة	24616	-	6219	579	3931	1760	8873	691	578	47247
	النسبة	%52.1		%13.1	%1.2	%8.3	%3.7	%18.7	%1.4	%1.22	
2012	القيمة	26333	-	6160	1652	3590	1555	9538	807	741	50376
	النسبة	%52.2		%12.2	%3.2	%7.1	%3.08	%18.9	%1.6	%1.47	
2013	القيمة	28724	-	6965	1213	3466	2414	10623	1069	594	55028
	النسبة	%52.1		%12.6	%2.2	%6.2	%4.3	%19.3	%1.9	%1.07	
2014	القيمة	29684	-	8436	866	3815	1962	12619	738	440	58580
	النسبة	%50.6		%14.4	%1.4	%6.5	%3.3	%3.3	%1.2	%0.75	
2015	القيمة	25483	-	7363	1225	2822	1918	11850	680	359	51702
	النسبة	%49.2		%14.24	%2.3	%5.4	%3.7	%22.9	%1.3	%0.6	
2016	القيمة	22179	-	6295	909	2857	1934	11618	697	238	46727
	النسبة	47.4%		%13.4	%1.9	%6.1	%4.3	%24.8	%1.4	%0.5	
2017	القيمة	20298	-	5953	1910	3209	1542	12369	592	186	46059
	النسبة	%44		%12.9	%4.1	%6.9	%3.3	%26.8	%1.2	%0.4	
2018	القيمة	21099	-	5837	1542	3546	1904	11557	546	166	46197
	النسبة	%45.6	-	%12.6	%3.3	%7.6	%4.12	%25.01	%1.18	%0.35	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات الموجودة في المراجع الموثقة في الملحق رقم (01).